

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9793

الخميس، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد كاريوكي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيدة باربا بوستوس
	الجزائر	السيد يحياوي
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد بونيكفار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد سكوتلاند
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس - بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	موزامبيق	السيد بواناهاغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد ميكاناغي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-35928 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

وموجات النزاع المتصاعدة داخل حدودها. إن هذا العام في طريقه ليكون الأعنف منذ عام 2020، ويلوح في الأفق احتمال حدوث دمار أكبر. هناك حاجة إلى أن يتخذ جميع أصحاب النفوذ إجراءات حاسمة لمنع انجراف سورية إلى حريق أوسع نطاقاً.

ومرة أخرى، ازدادت الضربات الجوية الإسرائيلية على سورية بشكل كبير، سواء من حيث وتيرتها أو نطاقها. لقد شهدنا بالأمس فقط مقتل العشرات في غارة بالقرب من تدمر - وهي على الأرجح أعنف غارة إسرائيلية في سورية حتى الآن. وتقول إسرائيل إن ضرباتها موجّهة إلى أهداف مرتبطة بإيران أو حزب الله أو حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية. ولكننا شهدنا مرة أخرى سقوط ضحايا من المدنيين، بما في ذلك ضحايا غارات كبيرة سُنت على مناطق سكنية في قلب دمشق. كما تضررت البنية التحتية المدنية، بما في ذلك الجسور والطرق والمعابر الحدودية الرسمية وغير الرسمية، وفي بعض الحالات للمرة الثالثة. وقد أدى ذلك إلى زيادة إعاقة مرور المدنيين الفارين من العنف في لبنان وتسبب أيضاً في حالات تعطل خطيرة للواردات والصادرات الأساسية، والتي انخفضت الآن بنسبة 40 إلى 50 في المائة. ارتفعت أسعار البنزين والسلع الأساسية ارتفاعاً حاداً، تاركةً الفئات الأكثر ضعفاً في حالة غير مستقرة.

وفي الجولان أيضاً نشعر بالقلق إزاء الوضع المتفجر بسبب الانتهاكات المستمرة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية لعام 1974. وسيقوم وكيل الأمين العام لأكروا بتقديم إحاطة للمجلس بمزيد من التفاصيل الشهر المقبل. ولكن اسمحو لي أن أكرر دعوة الأمين العام للأطراف أن تحترم شروط الاتفاق وأن تمنع أي تصعيد آخر عبر خط وقف إطلاق النار. كما أننا شاهدنا تقارير عن هجوم صاروخي وبعض الهجمات بالطائرات المسيّرة من الأراضي السورية باتجاه الجولان السوري المحتل. وتفيد وسائل الإعلام السورية الرسمية بأن الدفاعات الجوية السورية اعترضت أيضاً قذائف إسرائيلية في بعض الحالات. وبموازاة ذلك، نفذت الولايات المتحدة ضربات ضد ما قالت إنها ميليشيات مدعومة من إيران، وذلك رداً على هجمات بطائرات مسيرة مسلحة على قواعد في شمال شرق سورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة نجاه رشدي، نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة سوسن أبو زين الدين، الرئيسة التنفيذية لمنظمة "مدنية".

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة رشدي.

السيدة رشدي (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم إحاطة لمجلس الأمن بالنيابة عن المبعوث الخاص بيدرسن، الموجود في سورية في الوقت الحاضر وسيلتقي بالحكومة السورية في الأيام المقبلة. لقد كان في أستانا الأسبوع الماضي لعقد اجتماعات مع المتحاورين، والذين يجتمعون بصيغة أستانا. ومنذ ذلك الحين وهو في المنطقة لإجراء مجموعة كبيرة من الاتصالات رفيعة المستوى.

يجد عدد متزايد من السوريين أنفسهم محاصرين في دوامة لا تهدأ من العنف والمعاناة، فهم يجدون أنفسهم مجبرين على الفرار من أماكن اللجوء التي تتعرض الآن للهجوم، سواء داخل وطنهم أو خارج حدوده. ومع تناقص المساعدات الإنسانية وتزايد حدة الخطابات والأفعال المعادية، يُدفع السوريون إلى ظروف غير مستقرة وغير مستدامة بشكل متزايد. من الواضح أن الأولوية الفورية لسورية هي خفض التصعيد. تضرب البلد عواصف عاتية من النزاع الإقليمي

الاقْتضاء. واسمحوا لي أيضاً أن أدين بشدة جميع الهجمات التي شهدناها والتي تلحق الضرر بالمدنيين والبنية التحتية المدنية.

لقد أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من نصف مليون شخص قد فروا من الغارات الجوية الإسرائيلية في لبنان وعبروا إلى سورية منذ أواخر أيلول/سبتمبر، ولا يزال هناك تدفق مستمر للحركة. حوالي 63 في المائة منهم سوريون، معظمهم من النساء والأطفال. نكرر الإعراب عن أملنا في أن يتفهم جميع أصحاب المصلحة أن هذه لحظة حاسمة للتصرف بمسؤولية وبشكل بناء بشأن الحماية والشواغل المتعلقة بسبل العيش.

فيما يتعلق بالحماية، يجب حماية جميع السوريين أينما كانوا - أولئك الذين لا يزالون في الخارج، وأولئك الذين وصلوا مؤخراً في ظل ظروف سيئة في الغالب، وأولئك الذين بقوا في البلد طوال فترة النزاع. ونكرر مرة أخرى تقدير المفوض السامي غراندي للحكومة السورية لإبقاء الحدود مفتوحة للجميع وتبسيط الإجراءات والسماح بوجود مراقبين من المفوضية على الحدود. يجب على جميع السلطات وسلطات الأمر الواقع ضمان سلامة وأمن جميع القادمين من لبنان، سواء عند المعبر أو بعد ذلك أثناء تنقلهم في جميع أنحاء سورية. ونأمل أن نرى إحراز تقدم في مجموعة كاملة من الشواغل المتعلقة بالحماية. وكلما كانت الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى قادرة على أن تكون حاضرة وفاعلة على الأرض كلما زادت الثقة.

وفيما يتعلق بسبل المعيشة، دعونا نتذكر أنه حتى قبل التدفق الأخير لنصف مليون شخص كان هناك أصلاً 16,7 مليون سوري بحاجة إلى مساعدات إنسانية - وهو أعلى رقم مسجل منذ بدء النزاع. أشكر جميع المانحين الذين قدموا الدعم وأشدد على ضرورة أن يقدم المانحون المزيد، سواء للنداء الإنساني الطارئ أو لأنشطة التعافي المبكر، في جميع المناطق السورية. إن كلا النهجين ضروريان ويدعم كل منهما الآخر، فلا يغني أحدهما عن الآخر. واسمحوا لي أيضاً أن أشير إلى أن الأمم المتحدة وشركاءها قد أطلقوا للتو استراتيجية للتعافي المبكر للفترة من 2024 إلى 2028 من أجل دعم بناء القدرة

في هذه الأثناء، ومنذ الإحاطة السابقة (انظر S/PV.9759)، شهد شمال شرق سورية أخطر تصعيد خلال عام 2024. بعد الهجوم الإرهابي الذي وقع بالقرب من أنقرة في 23 تشرين الأول/أكتوبر وأسفر عن سقوط ضحايا من المدنيين، نفذت تركيا ضربات داخل سورية لعدة أيام ضد ما قالت إنها أهداف تابعة لحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب. وقد أسفرت تلك الضربات عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وأثرت بشدة على البنية التحتية المدنية الحيوية أو ألحقت أضراراً بالغة بها. لقد ادعت قوات سورية الديمقراطية أنها قتلت جنوداً أتراكاً في هجمات على مواقع تركية في سورية، ووردت تقارير أخرى عن تعرض مناطق مدنية لضربات صاروخية شنتها قوات سورية الديمقراطية.

لا يزال العنف في مستويات مقلقة في العديد من المسارح الأخرى أيضاً. إن شمال غرب سورية يواجه تصاعداً مقلقاً في الهجمات بالطائرات المسيرة والمدفعية الموابية للحكومة، إلى جانب العديد من الهجمات التي تشارك فيها هيئة تحرير الشام المدرجة على قائمة مجلس الأمن كجماعة إرهابية. كما أسفرت هذه الجولة الجديدة من العنف عن سقوط ضحايا من المدنيين وموجات جديدة من النزوح وإلحاق الضرر بالبنية التحتية المدنية. وفي الجنوب لا تزال درعا أيضاً تشهد حالة من عدم الاستقرار الشديد. علاوة على ذلك، تزايدت الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المدرج على قائمة مجلس الأمن للإرهاب في المنطقة الصحراوية الوسطى.

من الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى وقف إطلاق النار في غزة ولبنان واحترام سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية - بل وجميع دول المنطقة. وإلى جانب الحاجة إلى خفض التصعيد الإقليمي، هناك حاجة ملحة إلى العمل من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في سورية، تمشياً مع القرار 2254 (2015) ونهج تعاوني لمحاربة الجماعات الإرهابية المدرجة على قائمة مجلس الأمن.

وأكرر دعوة الأمين العام لجميع الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، حسب

أن إطار العملية السياسية لا يزال حياً وفعالاً وأن هناك حكومة سورية ومعارضة يستطيع مرشحوها الجلوس معاً ومعالجة القضايا الحاسمة في جوهر النزاع السوري الداخلي.

ويمكن أن تكون هناك إشارة أخرى تتمثل في مواصلة تطوير التدابير التدريجية لبناء الثقة، وذلك في ضوء الأفكار المطروحة على الطاولة مع مراعاة التطورات على الأرض وعلى الصعيد الدبلوماسي. ولكن في هذه اللحظة، يمكن وينبغي لجميع الجهات الفاعلة السورية والدولية أن تفكر بشكل أكبر، وأن ترسل إشارة بأنها على استعداد لوضع جميع القضايا والشواغل الحاسمة على الطاولة: القضايا السياسية السورية - السورية الكامنة في جوهر النزاع، ولكن أيضاً القضايا المتعلقة بالحماية والسيادة والأمن والاقتصاد والجزءات والمعتقلين والمفقودين واللاجئين وما إلى ذلك - وهي قضايا لا يمكن معالجتها بالكامل إلا مع الجهات الفاعلة الخارجية. لقد تبادل المبعوث الخاص الأفكار حول كيفية تطوير مسار شامل للخروج من هذا النزاع. والعمل على هذه الأفكار من شأنه أن يرسل إشارة قوية، في وقت يشهد تغييراً محتملاً، بأن الحل السياسي التفاوضي بشأن سورية، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015)، ليس بعيداً عن براعتنا الجماعية وإرادتنا السياسية.

سنواصل بالطبع انخراطنا مع المجتمع المدني السوري. وكما سمع الأعضاء من أحد المشاركين في غرفة دعم المجتمع المدني الشهر الماضي، نيابة عن العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري، وكما نسمع أيضاً باستمرار من المجلس الاستشاري للمرأة، هناك رغبة قوية داخل المجتمعات السورية في عملية سياسية تحقق مصالح حقيقية. يجب أن يكون للمجتمع المدني صوت في هذه العملية. واسمحوا لي مرة أخرى أن أشجع جميع الأطراف السورية على ضمان أن يكون للمرأة السورية مقعد على الطاولة. فهذا يبقى عنصراً أساسياً في بناء سلام قابل للصدوم ومستقبل مستدام لسورية، كما سمعنا في المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن مؤخراً حول بناء المرأة للسلام في بيئة متغيرة (انظر S/PV.9760).

وختاماً، اسمحوا لي أن أكرر نداء المبعوث الخاص إلى جميع الأطراف لتهدئة الوضع العسكري، سواء في المنطقة أو داخل سورية،

على الصمود على المدى الطويل ومعالجة الأزمة الإنسانية المستمرة في البلد. واسمحوا لي أيضاً أن أشير إلى الأهمية الحاسمة للمشاركة الفعالة للدول التي تفرض الجزاءات للتخفيف من أي آثار سلبية للجزاءات، لا سيما في شكل الإفراط في الامتثال. واسمحوا لي أيضاً أن أرحب بقرار الحكومة السورية تمديد السماح للأمم المتحدة باستخدام معبري باب السلام والراعي الحدوديين لمدة ثلاثة أشهر أخرى؛ فلا يزال هذا الإذن ضرورياً للوصول إلى المحتاجين في شمال غرب سورية.

لا تزال سورية في حالة حرب وانقسام شديدة وفعلية. ولا يزال ملايين السوريين خارج بلدهم أو يكافحون من أجل البقاء في مشهد معقد من سلطات الأمر الواقع والجيوش الأجنبية والجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية والجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة. ولا يزال أكثر من 12 ألف سجين محتجزين تعسفاً في ظروف يرثى لها. الاقتصاد في حالة يرثى لها، والبنية التحتية مدمرة ومتدهورة. الجريمة المنظمة والأنشطة غير المشروعة آخذة في الازدياد، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات اجتماعية سلبية والتسبب في مزيد من عدم الاستقرار. بعد ما يقرب من 14 عاماً من الحرب والنزاع، لا توجد حلول تكنوقراطية سريعة لهذه التحديات، والتي هي تحديات سياسية بدرجة كبيرة. تتعلق هذه التحديات أيضاً بالتدخل المباشر والشواغل الأمنية للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وتتطلب معالجة هذه القضايا عملية سياسية مجدية، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015).

هذه لحظة محورية لتحريك العملية السياسية إلى الأمام بالتزام وعمل حقيقيين. قد تبدأ الرياح الجيوسياسية قريباً في التحول مرة أخرى، وفي اتجاهات يصعب التنبؤ بها. إذا أبدت جميع الأطراف استعدادها للعمل بشكل بناء ومسؤول وعملي، عندها ستكون لدينا أفضل فرصة لتسخير الديناميكيات القائمة والجديدة إلى فرص للتقدم. ماذا يعني ذلك عملياً؟ إحدى الإشارات هي استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية. وقد أجرى المبعوث الخاص مناقشات معمقة حول ذلك خلال محادثات أستانا وفي المنطقة، وهو يتطلع إلى إجراء مشاورات مع الحكومة السورية في الأيام المقبلة، وكذلك مع هيئة المفاوضات السورية المعارضة. ومن شأن ذلك أن يبعث برسالة واضحة مفادها

إلى اجتياز المعابر سيراً على الأقدام أو البحث عن طرق بديلة على الرغم من أنها أطول وأكثر خطورة، حيث سُنت غارات جوية بالقرب من معبر جوسية الحدودي وفي القصير بالقرب من منشآت تابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وفي إحدى الحالات ألحقت أضراراً بمركز المفوضية الحدودي في جوسية، كما سببت غارة أخرى على منطقة شمسين أضراراً بطريق دمشق - حمص.

ويتواصل الإبلاغ عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين نتيجة للغارات المستمرة في مناطق مختلفة من البلد، بما في ذلك المناطق السكنية. وتؤدي الغارات أيضاً إلى تعقيد جهود الإغاثة. فقد تقلصت تحركات عمال الإغاثة، لا سيما في مناطق حمص. كما أجبر الضرر الذي لحق بالمعابر الحدودية الشاحنات على اتخاذ طرق أطول، ما ساهم في زيادة تكاليف السلع. في الوقت نفسه أثرت الأعمال العدائية المستمرة على تنقل الناس وجهود الاستجابة في مواقع أخرى. فعلى سبيل المثال، أصيب عامل في إحدى المنظمات غير الحكومية خلال الأعمال العدائية التي شهدتها محافظة حلب. عليه، فإن من الضروري اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين، بمن فيهم عمال الإغاثة. إجمالاً، تشير التقارير إلى أن أكثر من 540000 شخص قد فروا إلى سورية من لبنان منذ أواخر أيلول/سبتمبر، أي أكثر من نصف مليون شخص. ويقدر أن ثلثهم من السوريين وأن أكثر من نصفهم من الأطفال، ومن بينهم أيضاً ما يزيد على 7 000 امرأة حامل، في حين أن نحو 40 في المائة من الأسر الوافدة تعيلها نساء. تشمل الاحتياجات الرئيسية للوافدين حتى الآن الغذاء والمستلزمات المنزلية والمأوى والمساعدات الصحية والحماية والدعم القانوني.

استجابة لذلك، تواصل وكالات الأمم المتحدة إلى جانب الهلال الأحمر العربي السوري وشركاء آخرين العمل على توفير الاحتياجات الرئيسية على الحدود وفي أماكن التنقل. وكما قالت نائبة المبعوث الخاص، يواصل زملاؤنا في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رصد وتقييم المحتاجين. لكن ومنذ إطلاق النداء المشترك بين الوكالات بقيادة مفوضية شؤون اللاجئين في وقت مبكر من تشرين

وإعطاء الأولوية لحماية ودعم المدنيين السوريين، بمن فيهم أولئك الذين يعبرون عائدين. كما ندعو أصحاب المصلحة السوريين والدوليين إلى العمل مع المبعوث الخاص لتنشيط العملية السياسية وإظهار الاستعداد للعمل على مجمل نطاق القضايا الضرورية من أجل التوصل إلى حل شامل. هذه فترة تتسم بعدم اليقين والخطر الشديدين في المنطقة. كما أنها الوقت المناسب تماماً لتشكيل مسار يسمح للشعب السوري بتحقيق تطلعاته المشروعة؛ واستعادة سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية؛ وحماية السلم والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة رشدي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (تكلمت بالإنكليزية): سأتناول اليوم ثلاث مسائل رئيسية. أولاً، سانظر في الأثر الإنساني المستمر على سورية من جراء النزاع الإقليمي المتصاعد، بما في ذلك استمرار تدفق السكان من لبنان. ثانياً، سأتناول التأثير المضاعف لذلك على الاحتياجات والضغط الإنسانية الحالية في وقت يحتاج فيه أكثر من ثلثي الشعب السوري إلى مساعدات إنسانية حيوية. ثالثاً، سأتناول الحاجة المتزايدة لتمويل المساعدات الإنسانية والعمل على نحو يؤدي إلى زيادة الموارد إلى أقصى حد ممكن.

منذ آخر إحاطة قدمتها إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9759)، ما برحت الأعمال العدائية في لبنان تدفع آلاف الأشخاص إلى عبور الحدود إلى سورية كل يوم. ونرحب باستعداد الحكومة السورية المستمر لفتح حدودها وتسهيل دخولهم في الوقت نفسه، فإن استمرار القصف الجوي على طول الحدود جعل تلك المعابر أكثر خطورة وصعوبة كما سمع الأعضاء للتو من نائبة المبعوث الخاص. وتعني الأضرار الناجمة عن الغارات الجوية أنه لم يعد بإمكان المركبات عبور اثنين من المعابر الحدودية الرسمية الخمسة. ويشمل ذلك معبر جديدة يابوس الرئيسي في ريف دمشق، والذي دخل عبره نصف الوافدين حتى الآن، ومعبر جوسية في حمص. وقد لجأ الناس، بمن فيهم النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى،

تفوق طاقتها. لقد وصف شركاؤنا كيف تستضيف عائلة في حمص - التي تعاني أصلاً من انعدام الأمن الغذائي الشديد - حوالي 20 فرداً من أفراد الأسرة الذين فروا من لبنان، وكيف أن صفاً دراسياً في حلب مصمم لاستيعاب ما يصل إلى 45 طالباً يفيض الآن بأكثر من 70 طفلاً. هذه هي المجتمعات التي اضطرت إلى تقليص المساعدات الإنسانية فيها بشكل كبير. إذ يبلغ تمويل خطة الاستجابة الإنسانية 28 في المائة فقط، ويقل الآن عدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدات الضرورية شهرياً بحوالي مليوني شخص عما كان عليه قبل عام.

إن هذا التأثير السلبي على الأمن الغذائي يندر بالخطر على وجه الخصوص. فهناك ما يقرب من 13 مليون شخص يواجهون الآن انعدام الأمن الغذائي في سورية - أي خامس أعلى معدل على مستوى العالم - في حين اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى خفض مساعداته بنسبة 80 في المائة خلال العامين الماضيين بسبب تخفيضات التمويل. ومن المثير للقلق أن أحدث تقرير عن "البؤر الساخنة للجوع" الصادر عن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة يصنف سورية بلداً مثيراً للقلق الشديد ويضعها بين 12 بلداً هي الأكثر عرضة لخطر تدهور الأوضاع في الأشهر الستة المقبلة. وكما حذر المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في سورية والمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية المعني بالأزمة السورية في بيان مشترك الأسبوع الماضي: فما لم يتم الحصول على مزيد من التمويل، ستكون العواقب وخيمة. فهناك حاجة إلى المزيد من التمويل لمساعدة حوالي 2.5 مليون شخص على تحمل أشهر الشتاء التي بدأت بالفعل. ويظل الوضع خطيراً بشكل خاص بالنسبة للمشردين في المخيمات والمواقع غير الرسمية. وفي شمال غرب سورية، هناك نحو 1.4 مليون مشرد داخلياً بحاجة إلى المساعدة العاجلة، بمن فيهم 730 000 شخص لا يزالون يقيمون في الخيام. أكرر مرة أخرى أن النساء والأطفال، الذين يشكلون غالبية هؤلاء الأشخاص، هم الذين يعانون أكثر من غيرهم. فبدون تمويل إضافي، من المرجح أن تزداد التهابات الجهاز التنفسي وحالات دخول المستشفيات، لا سيما بين الأطفال الصغار، على الرغم من تقليص المساعدات الصحية. وسيفقد ملايين الأطفال فرصة الذهاب إلى المدرسة بسبب نقص التدفئة.

الأول/أكتوبر لم نتلق سوى 55 مليون دولار أمريكي، أو ذلك وفقاً للتوقعات في طور الاستعدادات. في غضون ذلك يواصل العاملون في المجال الإنساني بذل قصارى جهودهم، بما في ذلك العمل بالموارد المتاحة حالياً. ولكن ذلك ليس مستداماً في بلد يحتاج فيه 16.7 مليون شخص - أكثر من 70 في المائة من السكان - إلى المساعدة. وإذ نرحب بالمساهمات التي قدمت حتى الآن ونعرب عن امتناننا للجهات المانحة على سخائها، فإننا نحث هذه الجهات على توفير مزيد من التمويل. فهناك تقارير عن عودة بعض العائلات اللبنانية إلى لبنان بسبب نقص الخدمات والظروف المعيشية السيئة في سورية. وتواصل مفوضية شؤون اللاجئين مراقبة الوضع، حيث تبدو القرارات المستحيلة التي لطالما يواجهها النازحون واضحة للعيان.

علاوة على ذلك، وصل أكثر من 100 000 شخص إلى شمال شرق سورية، ما يزيد الضغوط في منطقة يحتاج فيها ثلاثة أرباع السكان سلفاً إلى المساعدة الإنسانية وحيث يستمر النزاع وغيره من أسباب زيادة الاحتياجات. لقد أدى تصعيد الأعمال العدائية في شمال شرق سورية في أواخر الشهر الماضي إلى مقتل وإصابة عشرات المدنيين. كما تسببت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية في تعطيل وصول إمدادات المياه والكهرباء والوقود إلى مئات الآلاف من الأشخاص، واضطر الكثير من الشركاء في المجال الإنساني إلى تعليق أنشطتهم مؤقتاً. كما تواجه المنطقة أيضاً نقشي ما يشته به بأنه جائحة الكوليرا، حيث تم الإبلاغ عن أكثر من 270 حالة مشتبه بها وحالة وفاة واحدة في ناحية الشمال الشرقي من البلد. وهناك العديد من الحالات في مخيم الهول أيضاً، حيث يعيش عشرات الآلاف من الأشخاص، معظمهم من النساء والأطفال، في ظروف مزدحمة تشبه الاحتجاز. ويمثل نقص مرافق الفحص الملائمة في الحسكة، إلى جانب تراجع الموارد المخصصة للخدمات الصحية، خطراً كبيراً على القدرة على احتواء نقشي المرض. في الوقت نفسه، وصل ما يقدر بـ 7 800 شخص من الفارين من لبنان إلى شمال غرب سورية، حيث تزداد الاحتياجات والتشريد والخسائر في صفوف المدنيين نتيجة للأعمال العدائية.

بالتالي، فقد ازدادت الضغوط على المجتمعات المضيفة، التي تواجه سلفاً معدلات مذهلة من الاحتياجات والخدمات الإنسانية التي

يواصل الآلاف من الناس التظاهر في شوارع السويداء دون أن يردعهم التهيب. فهم يؤكدون على مدى أكثر من عام، أن سورية لنا وليست ملكاً لعائلة الأسد - بل إنها ليست ملكاً لأي من سلطات الأمر الواقع التي برزت في السنوات الـ 13 الماضية. ويردد المتظاهرون في إدلب وحلب والقامشلي ودير الزور وغيرها التعبير عن ذلك الشعور نفسه. وفي غضون تلك السنوات، قُتل مئات الآلاف منا، واختفى عشرات الآلاف قسراً أو تعرضوا للتعذيب حتى الموت، كما سُرد الملايين. أما من بقي منهم فيعيشون في سورية المجزأة التي تحكمها سلطات الأمر الواقع، بما في ذلك نظام الأسد الذي يحكم بالقوة عوضاً عن الشرعية.

لكنني لست هنا اليوم لأعيد سرد الفظائع التي يعرفها المجلس جيداً أو لكي أثير عواطف أعضاء مجلس الأمن أو للتأثير على حسهم الإنساني - فنحن أبعد من ذلك. بل جئت هنا اليوم هنا لأؤكد إننا لا نُقهر، حتى في مواجهة سياسات المجلس المثيرة للجدل، وسأشرح السبب وأقترح أن نستفيد من هذا العزم لكسر الجمود السياسي الذي نواجهه جميعاً. أقول لأعضاء المجلس - فلنتحدث عن المسألة. فعندما استخدمت روسيا والصين حق النقض ضد مشروع القرار S/2014/348 الذي يحيل سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية في عام 2014 (انظر S/PV.7180)، أصررنا على ذلك، بل وجدنا حلاً مبتكراً للقيود التي تفرضها الديناميات السياسية للمجلس. وأدى التوثيق والدعوة التي قمنا بها إلى إنشاء الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 وهي أول آلية مساءلة من نوعها تابعة للأمم المتحدة. وقد مهد ذلك الطريق أمامنا جميعاً لاستخدام الولاية القضائية العالمية لتحقيق المسألة.

وبفضل الجهود الدؤوبة للضحايا والناجين والمدافعين عن حقوق الإنسان السوريين، بما في ذلك المجموعات التي تقودها النساء، يواجه الجناة اليوم محاكمات في محاكم العالم في السويد وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وبفضل الجهود ذاتها، رفعت هولندا وكندا دعوى قضائية ضد سورية أمام محكمة العدل الدولية،

عليه، فإن القيود الخطيرة المفروضة على الموارد تجعل الوصول المباشر والفعال للمساعدات الإنسانية عبر جميع الطرق المتاحة أكثر أهمية. في ذلك الصدد، وكما أكد نائب المبعوث الخاص أيضاً، أرحب بتمديد الحكومة السورية السماح للأمم المتحدة باستخدام معبري باب السلام والراعي الحدوديين لإيصال المساعدات من تركيا إلى شمال غرب سورية حتى 13 شباط/فبراير 2025. إن هذه العملية عبر الحدود بمثابة شريان حياة حيوي لما يقرب من مليون شخص شهرياً في إدلب وشمال حلب. كما يؤدي نقص التمويل إلى زيادة أهمية تعزيز الاستثمار في مساعدات التعافي المبكر في إطار خطة الاستجابة الإنسانية واستراتيجية التعافي المبكر الجديدة. على سبيل المثال، سيسمح الاستثمار في إعادة تأهيل أنظمة الري بزيادة إنتاج الغذاء وتعزيز سبل العيش الزراعية، وهو أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى أن من المتوقع أن يقل إنتاج محصول القمح هذا العام ما يقرب إلى نسبة 50 في المائة تقريباً من مستوى ما قبل الأزمة، وأيضاً بسبب إحصاءات انعدام الأمن الغذائي التي عرضتها سابقاً. وهناك حاجة إلى تدخلات مماثلة في قطاعات الصحة والمياه والتعليم والطاقة، التي دُمرت جميعها بسبب سنوات النزاع والأزمة.

أخيراً، فإن الوضع الإنساني المتدهور في سورية يؤكد أهمية إحراز تقدم مستدام نحو السلام في سورية وفي جميع أنحاء المنطقة. ونحث مرة أخرى على دعم جهود المبعوث الخاص بيدرسن لتيسير الوصول إلى حل سياسي في سورية - وهي خطوة أساسية نحو إنهاء الأزمة الإنسانية المستمرة منذ عقد من الزمن وتمكين الشعب السوري من إعادة بناء حياته واستعادة الأمل في مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أبو زين الدين.

السيدة أبو زين الدين: قبل 13 عاماً خرجنا نحن النساء والرجال السوريون الشجعان إلى الشوارع، مطالبين بما هو حق لنا - أن يكون لنا رأي في كيفية عيشنا وكيفية حكم بلدنا. لقد كانت رسالتنا واضحة - إن سورية لنا، وليست ملكاً لعائلة الأسد. الآن وبعد مرور 13 عاماً،

إلى شمال غرب سورية - أسبوعاً كاملاً، حيث كانت كل ثانية لها أهميتها. خلال ذلك الوقت الحرج، كان أصحاب الخوذ البيضاء التابعون لنا، إلى جانب عشرات المنظمات الإنسانية السورية والمجموعات التطوعية، هم المنفذون الوحيدون. وقد بذلنا قصارى جهدنا عندما ترددت الأمم المتحدة، بالرغم من تأكيد فقهاء القانون بأن لديها السلطة بموجب القانون الدولي - ولكن كانت الغلبة للسياسة

ثم جاءت ممارسة حق النقض المتكررة من جانب روسيا لإنهاء إيصال المساعدات عبر الحدود تماماً، ما دفع الأمم المتحدة نحو نموذج قائم على الموافقة يمنح النظام السوري سلطة على إيصال المساعدات عبر سورية. لكنه نظام ذو سجل حافل بالحصار المميت، وعرقلة المساعدات عبر الحدود والعبث بالقوافل الإنسانية وتجريدها من الإمدادات الطبية المنقذة للحياة. إن النظام الذي اشتهر بأساليبه المبتكرة في تحويل مسار المساعدات قد مُنح عملياً حق النقض بحكم الأمر الواقع على حق السوريين في الحصول على المساعدات الإنسانية من خلال سياسة المجلس - لذا، نعم، إنها السياسة لا غير.

بيد أن المسألة الوحيدة التي تتطلب حزمًا سياسياً وبراعة دبلوماسية، لا يزال المجلس مشلولاً فيها - أشير إلى القرار 2254 (2015). فعلى مدار 13 عاماً، واصل المجتمع الدولي التواطؤ بتسييس كل جانب تقني من جوانب النزاع السوري، ما أدى إلى تمكين النظام السوري ودفع سورية إلى طريق سياسي مسدود. وفي الوقت نفسه، نُزع التسييس عن الأسباب الجذرية للنزاع، ما زاد الدعوات إلى تطبيع العلاقات مع ذلك النظام المسموم تحت ستار البراغماتية والضرورة الإنسانية. بذلك قُوض القرار 2254 (2015) نفسه الذي أعتد في هذه القاعة بالذات في عام 2015، على نحو منظم بواسطة النهج السلمي للمجلس في التعامل مع الجذور السياسية للنزاع. لكي لا ننسى فإن النزاع في سورية لم ينشأ من فراغ - فقد اندلع متزامناً مع صعود نظام يرتكب المذابح بحق شعبه، إنه النظام نفسه الذي يشكره أعضاء المجلس اليوم على فتح الحدود ونقاط العبور.

لقد تعطلت العملية السياسية اليوم وأُختزلت في مسار دستوري عقيم. والأسوأ من ذلك أنه تم تمييعها بمسارات متعددة، إقليمياً ودولياً،

وأصدرت المحكمة حكماً تاريخياً قبل عام بالضبط، في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، يطالب سورية بإنهاء التعذيب - وهي دعوة تجاهلها النظام بشكل صارخ. وبينما كان السوريون يقفون خارج محكمة العدل الدولية في ذلك اليوم مطالبين بالمساءلة، كانوا لا يزالون يناضلون من أجل إنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، صوتنا لحقهم في معرفة الحقيقة والعدالة. وبالفعل - أنشأتها الجمعية العامة في العام الماضي (انظر A/77/PV.85).

بالمثل لم نكف عن مناهضة استخدام الأسلحة الكيميائية - كونها جريمة صدمت العالم بأسره. فعلى الرغم من استخدام روسيا المتكرر لحق النقض (انظر S/PV.6627 و S/PV.6711 و S/PV.6810 و S/PV.7180)، لا يزال تصميمنا على السعي إلى تحقيق العدالة مستمرا. والواقع أن المجتمع المدني السوري سيستضيف غدا في لاهاي بعض أعضاء المجتمع الدولي في مؤتمرهم الثاني بشأن الأسلحة الكيميائية، الذي سنسلط فيه الضوء على التقدم المحرز في ذلك الصدد. لقد أدت الجهود الجماعية للضحايا السوريين والناجين والمدافعين عن حقوق الإنسان إلى تطوّر تاريخيين.

أولاً، هناك مذكرات التوقيف الدولية الصادرة بحق بشار الأسد وآخرين، وتحميلهم المسؤولية عن دورهم في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وكانت تلك أول مذكرة توقيف تصدرها محكمة أجنبية ضد رئيس دولة في سدة الحكم بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية - وهي سابقة رائدة.

ثانياً، اجتمع الفريق العامل المعني بتقديم مقترحات بشأن المسألة الجنائية الدولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية - وهو الأول من نوعه الذي يضم دولاً من كل مناطق العالم تقريباً - ليقول لا للإفلات من العقاب.

كما أعاققت الديناميات السياسية وصول المساعدات لملايين السوريين، لكنها لم تقل عزمنا على العمل. فعقب الزلازل التي وقعت العام الماضي، استغرق الأمر أسبوعاً كاملاً حتى تمكنت الأمم المتحدة من الحصول على إذن وموافقة الحكومة السورية لفتح المعابر الحدودية

والحماية للمحتاجين، مع معالجة الأسباب الجذرية لتهينة الظروف والملائمة للعودة الطوعية. ولكن كيف يتم ذلك: عن طريق حفز العملية السياسية.

سأبحث لأعضاء المجلس ثلاث رسائل.

أولاً، يجب على الأعضاء التوقف عن التلاعب بديناميات السلطة من خلال نهجهم السياسي السلبي. إن تقاعسهم يقوض القرار 2254 (2015)، ويمكن مجرمي الحرب ويزيد الحالة سوءاً، ليس بالنسبة لنا فحسب، بل بالنسبة للمنطقة والنظام الدولي برمته، وبالنسبة لهم في نهاية المطاف.

ثانياً، يجب عليهم الاستفادة من الملفات الفنية لحفز التقدم السياسي والمطالبة بتنازلات لا رجعة فيها قد تدفع العملية السياسية قدماً. لقد تم تسييس المساعدات والمساءلة لتمكين النظام السوري لفترة طويلة جداً. وقد حان الوقت لأن يتساءل الأعضاء عن كيف يمكن استخدامهما لتغيير ديناميات السلطة لصالح الشعب السوري.

أخيراً، يجب أن يتعاونوا معنا نحن أصحاب المصلحة ومستقبل سورية، فنحن مستقبل سورية. لذا فإن أي تسوية سياسية تتم على حسابنا وتحرمنا من حقوقنا وكرامتنا سيكون مصيرها الفشل حتماً، لأننا لن نتوقف حتى نستعيد دولة المواطنة والديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة أبو زين الدين على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قبل أن أستهل بياني، أود أن أعرب عن أسفي العميق لسعي الرئاسة البريطانية - في سياق النزعة الاستعمارية الجديدة السائدة في لندن - إلى تسييس مناقشتنا عمداً. وهذا استفزاز حقيقي. فقد دعوا متحدثاً لا تحركها سوى عقدة وأوجاع وهمية وتدفعها شهية الانتقام من أبناء وطنها الذين يعملون على بناء حياتهم السلمية تحت قيادة الحكومة

تهدف إلى تطبيع العلاقات مع النظام. في ذلك السياق على وجه التحديد نشأت "منظمة مدنية"، وهي تجمّع لأكثر من 200 منظمة، بعض أعضائها وممثليها حاضرون معي هنا اليوم، ويعملون في جميع المناطق والقطاعات داخل سورية وفي الشتات، يجتمعون معاً لاستعادة الفاعلية السياسية إلى فضائنا المدني. فليس القصد أن تحل منظمتنا هذه محل أي من الهيئات السورية المشاركة في العملية السياسية، ولكن لتأكيد دورنا - بصفتنا جهات فاعلة مدنية - في تشكيل المستقبل السياسي لبلدنا. لذا نقترح أن نستخدم نفوذنا كله لحفز حل سياسي حقيقي.

ويكتسي هذان الملفان: "الإنعاش المبكر وعودة اللاجئين" أهمية بالغة هنا. وفي حين أن تقديم المساعدات المستدامة من خلال الإنعاش المبكر قد تأخر كثيراً، إلا أن تكليف النظام السوري بتقديمها يقوض جهود التقدم السياسي. والواقع أن أعضاء المجلس يتلاعبون بديناميات السلطة في الميدان. والمفترض أن يمارس الأعضاء ضغوطاً على النظام لكي يتعاون في العملية السياسية، عوضاً عن تكليفه بملفات هامة لتشديد قبضته على السلطة وعلى حياة السوريين.

ويجب أن يساعد الإنعاش المبكر على بناء أسس دولة مبدئية وليس استعادة نظام مجرم. يجب أن يستثمر الدعم في بناء وتجسير البنية التحتية المؤسسية المحلية، بما في ذلك بنية المجتمع المدني السوري في جميع المناطق. ويجب أن يستند إلى شرط احترام حقوق الإنسان لإعادة بناء سورية بأسرها على أساس السيادة والملكية الوطنية التي يطالب بها الشعب السوري وليس الأنظمة التي تمسك بزمام السلطة عوضاً عن حوكمة القمع والعنف.

وبالمثل، يجب أن تكون عودة اللاجئين طوعية وآمنة وكريمة. غير أن بعض الدول الأعضاء تسيء النظر إلى التشريد القسري على أنه عودة طوعية، وبالمثل تنظر إلى سورية على أنها دولة آمنة، وتستخدم التشريد أداة للتطبيع. فالذين يفرون من الهجمات الإسرائيلية في لبنان أو المبعدين من الدول المجاورة لا "يعودون إلى ديارهم". بل يتم تهجيرهم قسراً. وهذا يتطلب استجابة دقيقة تكفل تقديم الدعم

في شمال شرق سورية ونهب موارد البلد الغنية بالنفط والغاز والزراعة، إلى مزيد من التدهور في الوضع الاجتماعي والاقتصادي وتأجيج التطرف في الجمهورية العربية السورية. هكذا، ووفقاً لبعض التقارير، فإن إرهابيي هيئة تحرير الشام قد صعدوا مرة أخرى خططهم فيما يتعلق بالتخطيط لشن هجمات ضد دمشق وتنظيم استفزازات، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية. وكما حدث في السابق، فإن الإرهابيين يتصرفون بناء على معلومات استخباراتية من وكالات الاستخبارات الغربية التي انضمت إليها الآن الأجهزة الخاصة لنظام كريف.

وما زلنا مقتنعين بأن الطريق إلى تحقيق الاستقرار في الجمهورية العربية السورية يمر من خلال انسحاب الوجود العسكري الأجنبي الذي ينتهك سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة أراضيها، فضلاً عن إنهاء الضربات الجوية على الأراضي السورية.

وكما أكدت مقدمات الإحاطات اليوم، فإن الحالة الإنسانية في سورية لا تزال مزرية جداً. فأكثر من 70 في المائة من السكان بحاجة إلى المساعدة. فقد تضاعف مستوى سوء التغذية ثلاث مرات خلال السنوات الخمس الماضية، وتضاعفت تكاليف المعيشة خلال العام الماضي وحده. كما أن الحصول على المياه ومياه الشرب النظيفة لا يزال دون المستوى المطلوب. وفي الوقت نفسه تشكل حالات الإصابة بالكوليرا المبلغ عنها في بعض المناطق السورية مصدرًا آخر للقلق الشديد. وكل ذلك دليل على أن إنعاش البلد يظل محفوفًا بالصعوبات.

كما أن تدفق اللاجئين الفارين من العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان ليس مطمئناً أيضاً، ويشكل ضغطاً كبيراً على السلطات السورية. وقد دخل أكثر من 540 000 لبناني وسوري إلى البلد خلال الشهرين الماضيين، وتوجه معظمهم إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة. وهذا يدل بوضوح على أن الناس يشعرون بالأمان حيث يسود حكم القانون، وليس الاضطرابات والفوضى الإرهابية. والأدلة واضحة للجميع، بغض النظر عن الطريقة التي يحاول شركاؤنا الغربيون تصوير الوضع بها. ونرحب بجهود الحكومة السورية

السورية الشرعية. لقد أتاحت لنا فرصة ممتازة لنرى أن هذه المذبة بالذات لا تفهم على الإطلاق ما يجري في سورية حقاً. وهذا يدل على استخفاف شديد بأعضاء المجلس وازدراء محض للمبادئ التي من المفترض أن يسترشد بها مجلس الأمن في عمله. ونود أن نعرب عن احتجاجنا الشديد على ذلك. وسوف نطالب الرئاسة بتوضيحات ونحثها على عدم نسيان أن مجلس الأمن ليس ملكية خاصة لعائلة من الأنجلوسكسونيين المتصلبين من أنصار الاستعمار الجديد الذين يؤمنون باستثنائيتهم.

ونشكر نائبة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، نجاة رشدي، ومديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إديم ووسورنو، على تقديمهما لمحة عامة عن الحالة السياسية والإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

ومن المؤسف أن نلاحظ أن سورية، وهي دولة صديقة لنا، تُزج بشكل متزايد إلى مواجهة أوسع في منطقة النزاع العربي الإسرائيلي. وهذا ما أكدته أيضاً التقارير التي استمعنا إليها للتو من مقدمات الإحاطات. وتواصل قوات الدفاع الإسرائيلية شن غارات عشوائية مكثفة على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المباني السكنية. ففي 20 نوفمبر/تشرين الثاني، قُتل ما لا يقل عن 36 شخصاً وأصيب أكثر من 50 شخصاً آخرين نتيجة لغارة إسرائيلية على تدمر في سورية. وفي 14 و 15 نوفمبر/تشرين الثاني، قتلت الغارات الجوية الإسرائيلية 15 سورياً، بينهم نساء وأطفال وأصيب 16 آخرون في بلدية المزة في العاصمة وضاحية قدسيا.

ومن المؤسف أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم وحداتها العسكرية في منطقة ما وراء الفرات والتتف في إطار دعمها الشامل للقدس الغربية. تتمركز تلك الوحدات هناك بشكل غير قانوني، بحجة مكافحة الإرهاب. وتزداد الأفاق الكثيرة لتلك المكافحة بسبب منظورات الدول الغربية للوضع في إدلب، الواقعة تحت سيطرة إرهابيي هيئة تحرير الشام المدرجة على قائمة جزاءات مجلس الأمن. كما تؤدي سياسة واشنطن الرامية إلى مواصلة احتلالها الفعلي لمناطق شاسعة

والمجتمعات المحلية التي تبذل كل ما في وسعها لتأمين الاحتياجات الأساسية للوافدين الجدد. فقد تم تبسيط قوانين الدخول، وتم إنشاء مراكز إيواء مؤقتة، ويجري العمل على توفير مرافق التعليم. والسلطات المحلية تساعد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على العمل دون عوائق على المعابر الحدودية. وفيما يتعلق بالسياق الإنساني الأوسع نطاقاً، من الواضح أن السلطات السورية تريد مساعدة جميع السوريين دون استثناء، بما في ذلك من هم في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. وتحقيقاً لهذه الغاية، مددت دمشق مرة أخرى الإذن باستخدام معبري باب السلامة والراعي الحدوديين حتى 13 شباط/

فبراير من أجل تمكين إدخال المساعدات من تركيا. ولا يزال معبر باب الهوى مستمراً في العمل. وندعو المنظمات الإنسانية ذات الصلة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والأمانة العامة إلى مراعاة نهج دمشق البناء وتكثيف الجهود لتقديم المساعدة اللازمة، بما في ذلك استضافة اللاجئين. ومن الضروري أن تعزز كيانات الأمم المتحدة تفاعلها مع السلطات المحلية، وأن تتسق معها على أرض الواقع قدر الإمكان، مع الامتثال الكامل للمبادئ الإنسانية المعروفة والمعترف بها دولياً. لا مجال للتسييس عندما يتعلق الأمر بمساعدة الناس وحققهم في التنمية والحياة الكريمة. يجب أن يستند عمل الأمم المتحدة على مبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلالية والتنسيق والتوافق، خاصة وأن السلطات السورية قد أعلنت صراحة استعدادها لبناء التعاون على هذا الأساس بالذات وأثبتت ذلك من خلال أفعالها.

وللأسف، لم نشهد حتى الآن أي تقدم من الأمم المتحدة في هذا الاتجاه. ولم يتم بعد إنشاء طرق عبر الخطوط لإيصال المساعدات الإنسانية. ولم يحقق العمل مع الجهات المانحة النتائج المطلوبة، ولم يتم تمويل النداء الإنساني إلا بنسبة 28 في المائة. ولم يجر أي تنقيح لوثيقة الأمانة العامة الداخلية المشيئة "معايير ومبادئ المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في سورية"، التي تصب في صالح رواية الدول الغربية المناهضة لدمشق. وعلاوة على ذلك، نرى أن الأمانة العامة قد نشرت استراتيجيتها الجديدة والغامضة جداً للإنعاش المبكر

هناك جانب آخر مرتبط مباشرة بمحنة ملايين السوريين وهو تهريب سورية بفرض الجزاءات على البلد. ندعو مرة أخرى ممثلي الأمم المتحدة إلى عدم تجاهل التأثير السلبي للجزاءات غير القانونية على الحالة الاجتماعية والاقتصادية في سورية. وفي هذا الصدد، ندعو الجميع إلى المشاركة في اجتماع صيغة آريا لمجلس الأمن الذي ستعقده روسيا في 25 تشرين الثاني/نوفمبر بشأن العواقب الإنسانية للتدابير القسرية الانفرادية.

لم يتغير موقفنا بشأن إيجاد تسوية للنزاع السوري. إننا ندعو إلى الامتثال الصارم لأحكام القرار 2254 (2015)، الذي يتوخى عملية سياسية يقوم بها السوريون أنفسهم من خلال وساطة الأمم المتحدة. لا يمكن أن يكون هناك بديل لذلك. وأكدنا باستمرار على ضرورة الحفاظ على الحوار المباشر فيما بين السوريين في إطار اللجنة الدستورية التي لا يزال عملها معطلاً نتيجة للصعوبات التي واجهتها في اختيار مكان لعقد الاجتماعات. ونعتقد أن الأمر يجب أن يعود للسوريين أنفسهم لاختيار مثل هذا المكان، بالتعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، السيد غير بيدرسن، وبالتنسيق مع البلدان الضامنة في عملية أستانا، روسيا وإيران وتركيا.

وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى النتيجة الإيجابية للاجتماع الدولي الثاني والعشرين بشأن سورية في أستانا، الذي عقد في 11 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر مع شركائنا في عملية أستانا، إيران وتركيا. وأبرز الاجتماع بشكل خاص الدور الرائد لمسار أستانا في تعزيز تسوية مستدامة وطويلة الأجل للأزمة السورية على خلفية التوترات

سياسية شاملة للجميع. ويشمل ذلك إلغاء القانون رقم 10 في سورية، بالإضافة إلى كفالة المحاسبة عن الأشخاص المفقودين والمعتقلين، من بين أمور أخرى. لا ينبغي توقع عودة اللاجئين إلا عندما يرون مستقبلاً آمناً لهم ولأطفالهم. في غضون ذلك، نواصل دعم جهود مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لتحسين بيئة الحماية في سورية لأكثر من نصف مليون شخص يقدر المكتب أنهم عبروا من لبنان منذ أواخر أيلول/سبتمبر. وبينما نواصل عملنا المهم في مساعدة اللاجئين الأكثر ضعفاً والنازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة، فإننا نحث مرة أخرى الجهات المانحة الأخرى على المساعدة في سد فجوات التمويل الكبيرة.

ومن الجدير بالذكر أن برنامج الجزاءات الأمريكية ضد نظام الأسد يتضمن العديد من الإعفاءات والتراخيص المصممة خصيصاً لتيسير المساعدات الإنسانية، وأنها ملتزمون بالعمل مع الشركاء في المجال الإنساني للتخفيف من الآثار غير المقصودة على برامجهم. تشير أيضاً إلى القرار 2664 (2022)، الذي أنشأ استثناءً إنسانياً على نطاق أنظمة جزاءات الأمم المتحدة. ويعد ذلك القرار خطوة هامة إلى الأمام لتيسير إيصال الغذاء والدواء والمساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الأكثر تضرراً في مناطق النزاع حول العالم، مع التمسك بفرض جزاءات صارمة. إننا مضطرون لإيضاح هذه النقطة لأن النظام وبعض أعضاء المجلس يدعون زوراً، وبشكل متكرر، أن الجزاءات الأمريكية هي السبب الرئيسي لمعاناة السوريين الاقتصادية - بينما في الواقع هي حرب نظام الأسد ضد شعبه، وتدميره لسورية وفساده المستشري وطويل الأمد، الذي لا تستفيد منه سوى النخب. وفي سياق منفصل، نود أن نبرز الاحتياجات المستمرة في مخيمي الهول والروج للنازحين، وكذلك في مراكز الاحتجاز في شمال شرق سورية التي تؤوي مقاتلين سابقين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. إذ لا يزال هناك 42 500 نازح و 9 000 مقاتل إرهابي أجنبي يقيمون حالياً في هذين المخيمين والمرافق. وفي نهاية المطاف، فإن الحل الوحيد الدائم وطويل الأمد لتحديات مخيمي النازحين ومرافق الاحتجاز تلك هو إعادة أو عودة كل من النازحين والمحتجزين إلى مناطقهم أو بلدانهم الأصلية.

المتصاعدة في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد على هامش اجتماع أستانا اجتماع دوري لفريق أستانا العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثامين وتحديد هوية الأشخاص المفقودين. وسنواصل العمل مع شركائنا في أستانا بهدف كفالة تحقيق الاستقرار الشامل للحالة في سورية والمناطق المحيطة بها.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي، والمديرة ووسورنو على إحاطتهما. كما أشكر السيدة أبو زين الدين على بيانها المؤثر والدقيق. إذ سيتردد صدق ملاحظاتها في هذه القاعة لبعض الوقت في المستقبل. أمل أن يكون أسياذ نظام الأسد ومن يحركونه قد استمعوا بعناية - وكما سمعنا، من الواضح أن الحقيقة قد لامست وترا حساسا.

لا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء محنة الأفراد المستضعفين، السوريين واللبنانيين وغيرهم، الذين نزحوا بسبب النزاع الحالي في لبنان. إننا نراقب عن كثب سلامتهم ومعاملتهم، ونشيد بعمل وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في المجال الإنساني الذين يبذلون قصارى جهدهم لتقديم المساعدات للمحتاجين. وفي الوقت نفسه، فإننا نشعر بالقلق إزاء التقارير المستمرة عن انتهاكات نظام الأسد، بما في ذلك الانتهاكات التي يرتكبها ضد السوريين النازحين من لبنان، الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء والتجنيد الإجباري والموت أثناء احتجازهم لدى النظام، بسبب التعذيب، حسبما أُفيد. كما أننا نشعر بالقلق إزاء تصاعد الهجمات المدعومة من روسيا في شمال غرب سورية التي أدت إلى مقتل وإصابة العشرات من الأشخاص. تُظهر هذه الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان أن النظام الذي له تاريخ طويل من القمع لم يغير من أساليبه ويسعى إلى إعادة تأهيل صورته من خلال استغلال الكوارث الإنسانية والأزمات الإقليمية. والحقيقة هي أن سورية لا تزال غير آمنة وغير مناسبة لأعداد كبيرة من العائدين. علينا أن نرفض الفكرة الخاطئة القائلة بأن أجزاء معينة من البلد آمنة للعودة على نطاق واسع. إن أفضل طريقة لتمكين العودة الطوعية للاجئين هي أن يقوم نظام الأسد بتهيئة الظروف اللازمة لعودتهم، الأمر الذي سيتطلب قيادة سياسية جريئة وعمليات

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكر نائبة المبعوث الخاص للأمين العام لسورية، نجاة رشدي، ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إديم ووسورنو، على إحاطتهما. كما أحيط علماً بالإحاطة التي قدمتها السيدة سوسن أبو زين الدين. تدعم سويسرا التزام ممثلي المجتمع المدني بالعملية السياسية والمصالحة فيما بين السوريين.

إن الالتزام بالسلام على جميع المستويات أمر ضروري بالفعل. تدين سويسرا التصعيد الحالي للعنف وأن عددا متزايدا من المدنيين والأهداف المدنية قد تعرضوا للقصف والهجمات الأخرى في جميع أنحاء سورية. يجب أن نضع حدا لدوامة العنف. وتلتزم سويسرا بكفالة احترام جميع أطراف النزاع لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والحيلة في تنفيذ الأعمال القتالية. يجب ألا تمر الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي في سورية دون عقاب. وتؤيد سويسرا دعوة المبعوث الخاص إلى عدم امتداد الأعمال القتالية الحالية في الشرق الأوسط ولبنان إلى جارتها سورية، وإلى إيجاد حل دائم للنزاع بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). وننوه بالتصريحات الصادرة مؤخرا عن الدول الضامنة لعملية أستانا المؤيدة لهذا الحل. ومن شأن الاستئناف المبكر لعمل اللجنة الدستورية وإقرار وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد أن يبعث برسالة مجدية في هذا الصدد.

وأخيراً، فإن حق أقارب الأشخاص المفقودين نتيجة نزاع مسلح في معرفة مصيرهم هو قاعدة راسخة في اتفاقيات جنيف. كما أنه عنصر أساسي لتحقيق سلام دائم في سورية. يجب أن تتمكن المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في سورية، التي تتخذ من جنيف مقراً لها ومهمتها إنسانية بحتة، من بدء عملها بسرعة، بالتعاون مع عائلات المعتقلين والمفقودين وجميع الأطراف المعنية في سورية وعلى المستوى الدولي.

وبعد 13 عاماً من النزاع، تستمر الحالة في التدهور. والسوريون يدفعون الثمن. وللأسف، مع مرور الأشهر، تتفاقم الحالة الإنسانية.

وليس إلا في تلك الحالة فحسب يمكن إعادة تأهيلهم بشكل فعال وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية ومحاكمتهم عند الاقتضاء.

وبالانتقال إلى العملية السياسية، فإننا نواصل دعم جهود المبعوث الخاص بيدرسن للمضي قدماً فيها. وتحقيقاً لهذه الغاية، نؤكد مجدداً أن الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة سنظل قائمة إلى أن يتم إحراز تقدم ملموس وقابل للقياس نحو حل سياسي يتماشى مع القرار 2254 (2015). نؤكد على هذه النقطة مراراً وتكراراً، لأننا نريد أن نرى عملية سياسية حقيقية ومستدامة. ونشدد مرة أخرى على ضرورة أن يقوم نظام الأسد بكبح أنشطة إيران ووكلائها المزعزعة للاستقرار في المنطقة. ومن اللافت أن النظام، بدلاً من الجلوس مع المعارضة وإرساء السلام، يفضل فتح أبواب بلده لحزب الله وغيره من الإرهابيين. لقد حان الوقت للأسد أن يركز على احتياجات شعبه بدلاً من رعاته في طهران، الذين يرغبون في استخدام سورية كقاعدة انطلاق. ستواصل الولايات المتحدة دعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها من التهديدات في سورية. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع شركائها الدبلوماسيين على نزع فتيل التوترات، من أجل منع المزيد من التصعيد وتوسيع النزاع في المنطقة.

وأخيراً، فيما يتعلق باتهامات البعض حول استغلال الغرب للنفط السوري والموارد الطبيعية الأخرى، فإن هذه الادعاءات لا صحة لها على الإطلاق. فموارد سورية الطبيعية موجودة لصالح الشعب السوري. ولا تقوم الولايات المتحدة بمصادرة أو بيع أي نفط أو قمح أو سلع سورية أخرى، بما في ذلك من شمال شرق سورية، حيث توجد قواتنا. بل على العكس، قدمت الولايات المتحدة مساعدات بملايين الدولارات للمجتمعات المحلية في جميع أنحاء شمال شرق سورية، وساعدتهم على استعادة الخدمات الأساسية وتوليد سبل العيش وبناء الأعمال التجارية. في الواقع، إن النظام هو الذي يدين بتفسير للشعب السوري بشأن كيفية إساءة استخدام موارده الطبيعية. وهم الذين يجب أن يفسروا لماذا لا تتوّل عائدات ثروة البلد السيادية إلى أيدي المواطنين العاديين بل إلى موسكو وطهران. هم الذين يجب أن يفسروا سبب تعرض أي عمل تجاري ناجح تقريباً في مناطق النظام للابتزاز مقابل رشاًوى أو بيعه قسراً إلى المقربين من النظام.

إن الحالة المتوترة والعنيفة المستمرة في العديد من الجبهات في سورية تبعث على القلق الشديد، خاصة مع تصاعد العنف في المنطقة ككل، ولا سيما الحرب في غزة والأعمال القتالية الجارية في لبنان. نحث جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على مضاعفة جهودهم من أجل تهدئة الأوضاع في المنطقة لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل للجميع. وفي ظل الاضطرابات الإقليمية المتزايدة، فإن الآثار المترتبة عليها على سورية والسوريين تنذر بالخطر. وعلاوة على ذلك، فإن هذا يحدث على مرأى ومسمع منا. مرة أخرى، يفر عشرات الآلاف من السوريين، الذين نزح العديد منهم عدة مرات، للنجاة بحياتهم. ومرة أخرى يجدون أنفسهم مجبرين على عيش كابوس النزوح واليأس وعدم اليقين من جديد. ومعظم العائدين إلى سورية يفعلون ذلك في ظل ظروف معاكسة وضغوط شديدة. إن هؤلاء الأشخاص - النساء والأطفال على وجه الخصوص - في حالة ضعف شديد ولديهم احتياجات هائلة وعاجلة. وفي ضوء الحالة الراهنة، ندعو الحكومة السورية إلى إعطاء الأولوية لرفاهية جميع الناس على أراضيها، دون تمييز بينهم على أسس دينية أو طائفية أو عرقية أو سياسية. يعد تعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين خطوة أساسية لكفالة تلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية للجميع بشكل كامل. ندعو أيضاً الحكومة وسلطات الأمر الواقع إلى كفالة سلامة العائدين على المدى الطويل.

لا تزال الأزمة السورية واحدة من أسوأ الحالات الإنسانية في العالم وأكثرها ديمومة. ويشكل التدفق الحالي للنازحين من لبنان ضغطاً إضافياً على الاستجابة، حيث يحتاج ما يقرب من 17 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، وبعد مرور 11 شهراً من العام، لم تبلغ نسبة تمويل خطة الاستجابة للمساعدة الإنسانية سوى 28 في المائة، كما ذكرت السيدة ووسورنو في وقت سابق. ونكرر نداء العاملين في المجال الإنساني من أجل زيادة الدعم المقدم للجهود الإنسانية في سورية بشكل عاجل وكبير. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل مواكبة حجم الحالة، تظل جميع أشكال إيصال المساعدات، بما في ذلك المساعدات عبر الحدود والمساعدات التي يتم إيصالها عبر

وتستمر الاحتياجات الأساسية مثل انعدام الأمن الغذائي والحصول على الرعاية الصحية في التزايد، وستتفاقم في الأشهر المقبلة بسبب الشتاء القارس. وفي الوقت نفسه، فإن تزايد العنف في جميع أنحاء البلد يجعل عمل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في الميدان مهمة شاقة. وفي مواجهة هذه الاحتياجات الماسة، يجب استغلال جميع طرائق الوصول إلى المحتاجين - عبر خطوط الجبهة والحدود وداخل سورية. ونرحب باستمرار العمليات الإنسانية للأمم المتحدة عبر معبري باب السلام والراعي اللذين تم السماح باستخدامهما لمدة ثلاثة أشهر إضافية. وندعو الحكومة السورية إلى تمديد التصاريح، بما في ذلك التصريح الخاص بمعبر باب الهوى، دون حد زمني، من أجل كفالة إمكانية التنبؤ المطلوبة لتحقيق الالتزام الإنساني الكامل والفعال، الذي هو التزام بموجب القانون الدولي الإنساني. علاوة على ذلك، أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة في لبنان إلى فرار أكثر من نصف مليون شخص إلى سورية. تدعو سويسرا إلى بذل كل ما في الوسع لحمايتهم. فهؤلاء الأشخاص والمجتمعات المضيفة التي يجدون فيها ملاذاً لهم معرضون للخطر الشديد. وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعو سويسرا الحكومة السورية والجهات الفاعلة الرئيسية في مجال العمل الإنساني إلى تقديم المزيد من الدعم والحماية للنازحين والمجتمعات المضيفة. يجب أن يستفيد السكان السوريون من المساعدات الإنسانية غير المشروطة وغير المسيسة.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن أؤكد تبرع سويسرا بأكثر من مليون دولار أمريكي لنداء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات من أجل سورية في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى مساهمتها العادية.

قال إسماعيل الناصر، وهو سوري يبلغ من العمر 35 عاماً فرّ من سورية قبل 13 عاماً، ومن لبنان في أكتوبر/تشرين الأول: "العالم خذلنا نحن السوريين مرتين". من واجبنا ألا نتخلى عنهم مرة أخرى.

السيد بونيكفار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي والمديرة ووسورنو على إحاطتهما. أود أيضاً أن أشكر السيدة أبو زين الدين على مساهمتها القيّمة اليوم.

وحتى من دون امتداد الأزمة من لبنان، فإن الحالة الإنسانية في سورية لا تزال خطيراً جداً. ووفقاً للأمم المتحدة، فإن المساهمات المقدمة لخطة الاستجابة للمساعدة الإنسانية لا تمثل سوى 28 في المائة مما طُلب. أما بالنسبة للمشاكل الناجمة عن الأزمة في لبنان، فلم يتم جمع سوى 17 في المائة من نداء الطوارئ الذي تم الإعلان عنه في أيلول/سبتمبر. ونواصل دعوة جميع الجهات المانحة إلى تقديم كل ما في وسعها من مساعدات لتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان. إذا لم يتم جمع الأموال اللازمة قبل حلول فصل الشتاء، فقد يواجه الشعب السوري ظروفًا أفسى. وحتى بينما يتعين علينا معالجة مسائل ملحة أخرى، لا ينبغي لنا أن نتخلى عن الشعب السوري.

ونؤكد على أن الحل الوحيد للمأزق السياسي في سورية هو الدفع قدماً بالعملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكونها. من المؤسف أنه قد مر أكثر من عامين منذ الاجتماع الأخير للجنة الدستورية. ومع تدني توقعات الناس، فإننا نحث بشدة على عقد الاجتماع المقبل في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، ننوه بأن الاجتماع الثاني والعشرين لعملية أستانا عُقد يومي 11 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر في كازاخستان. ونأمل أن تعزز هذه العملية بناء الثقة فيما بين الأطراف المعنية. كما نلاحظ أن المبعوث الخاص بيدرسن يزور المنطقة حالياً، بما في ذلك دمشق، ونأمل أن تجري مناقشات مجدية مع الأطراف المعنية.

ومن غير المقبول أن تستمر الحالة المأساوية للشعب السوري بسبب الجمود في العملية السياسية. إننا ندعو جميع الأطراف إلى حل النزاع من خلال الحوار، حتى يتسنى إخماد النيران المشتعلة في المنطقة وعودة السوريين وغيرهم من الشعوب البريئة إلى العيش بسلام.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما. أشكر أيضاً السيدة أبو زين الدين على مشاركتنا شهادتها القوية اليوم.

فالشعب السوري، الذي يعاني أصلاً من ضعف شديد بعد تحمله 14 عاماً من النزاع، يحتاج إلى السلام والاستقرار والدعم السياسي أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك، لا تزال المنطقة على حافة الهاوية.

الخطوط الأمامية، أمراً بالغ الأهمية. تحتاج الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى قدر أكبر من القدرة على التنبؤ لتخطيط أنشطتها، ويجب أن تتمكن من القيام بعملها بأمان. ومع ازدياد خطورة الحالة وعدم القدرة على التنبؤ بها كل يوم، ندعو جميع الجهات الفاعلة، السورية والدولية، بما في ذلك إسرائيل، إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة.

وختاماً، نؤكد مجدداً دعمنا الكامل لجهود المبعوث الخاص، وندعو الحكومة السورية إلى الانخراط في عملية سياسية من أجل التوصل إلى حل سياسي مستدام وشامل، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015).

السيد ميكاناغي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما المفيدتين. أشكر أيضاً السيدة أبو زين الدين على ملاحظاتها المؤثرة.

لا يزال النزاع في لبنان، الذي تصاعد حدته منذ أيلول/سبتمبر، يؤثر كثيراً على سورية، حيث أفادت التقارير أن 540 000 سوري ولبناني دخلوا البلد الآن، 75 في المائة منهم من النساء والأطفال. بالإضافة إلى ذلك، تصاعدت الضربات الجوية الإسرائيلية على أهداف داخل سورية، مما أدى إلى سقوط المزيد من الضحايا المدنيين. لا يمكننا أن نسمح للنزاعين في غزة ولبنان بالامتداد إلى المنطقة بأسرها والتسبب بمزيد من المآسي. تدعو اليابان مرة أخرى إلى وقف فوري لإطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله. نحث أيضاً جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعمل بجدية من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي لتجنب المزيد من التصعيد في المنطقة. تبذل اليابان قصارى جهدها لمساعدة من يواجهون الصعوبات. ففي 29 تشرين الأول/أكتوبر، واستجابة لتفاقم الحالة في سورية نتيجة للنزاع في لبنان، قررت حكومة اليابان تقديم منحة طوارئ جديدة بقيمة 10 ملايين دولار لتوفير المساعدات الإنسانية، مثل الضروريات اليومية والغذاء والمياه والصرف الصحي، من خلال مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إلى تنفيذ وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وأن تحترمه جميع الأطراف في المنطقة. فبدون هذه الخطوات، نواجه خطر الانهيار الشديد للأساس الهش للسلام. يجب على جميع الأطراف التوقف عن المراوغة والالتزام باستئناف عمل اللجنة الدستورية في جنيف. تؤكد مالطة من جديد دعمها القوي للمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية وتشدد على أهمية تنفيذ ولايتها بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين وتركز على الضحايا.

في الختام، بعد 14 عاماً من الحرب، أصبح مستقبل سورية الآن على حافة الهاوية. فاقتصادها وأمنها ومجتمعها في حالة دمار. وفي حين فرّ الملايين من السوريين إلى لبنان المجاور في تلك الفترة، خوفاً من العودة، نرى الآن المخاوف من القصف الإسرائيلي الذي أجبر ما يقرب من نصف مليون شخص على العودة. ويهدد ذلك، مقترنا بخطر نشوب نزاع كبير في المنطقة، بدفع سورية إلى الانهيار التام. ونكرر مرة أخرى أن مسؤوليتنا هي منع حدوث ذلك - تلك هي مسؤولية المجلس. ويجب على من لهم تأثير على الأطراف كفالة حماية المدنيين السوريين من العواقب المدمرة لحرب إقليمية شاملة.

السيد رودريغيس - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية):
يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زانداً واحد (مجموعة 1+3)، وهم الجزائر وسيراليون وموزامبيق وبلدي، غيانا.

في البداية، تود مجموعة 1+3 أن تتقدم بالشكر لنائبة المبعوث الخاص نجاه رشدي والمديرة إديم ووسورنو، ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتهما القيمتين. كما استمعنا باهتمام إلى ممثلة المجتمع المدني.

إن التوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط تزيد من تعقيد مسار السلام والاستقرار في سورية. وتقوض التطورات الأخيرة، بما في ذلك الانتهاكات المتجددة لسيادة سورية، استقرار سورية الهش وتزيد من معاناة شعبها. وهذه الأعمال لا تنتهك القانون الدولي فحسب، بل إنها تهدد أيضاً بإعادة إشعال دورة مدمرة من العنف والإرهاب.

ففي الأسبوع الماضي وحده، أودت الغارات الجوية في دمشق بحياة 15 شخصاً وأصابت 16 آخرين. وتشير تقارير إضافية إلى مقتل ما لا يقل عن 36 شخصاً في الغارات التي استهدفت تدمر يوم الأربعاء. لقد أسفرت الغارات الجوية في لبنان عن نزوح ما يقرب من نصف مليون شخص عبر الحدود إلى سورية. لقد اطلعنا على تقارير توضح بالتفصيل أعمال الهندسة والبناء، على طول خط ألفا، التي تتعدى على المنطقة الفاصلة. وهذه انتهاكات متكررة لاتفاق قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وتؤدي هذه الأعمال إلى تصعيد التوترات ومن المحتمل أن تهدد استمرارية وقف إطلاق النار الذي دام 50 عاماً.

إن الاحتياجات الإنسانية الناشئة عن النزاع الذي طال أمده في سورية هائلة. فهناك أكثر من 16,7 مليون شخص، من بينهم 7,4 ملايين طفل، في حاجة ملحة وماسة إلى الدعم. وفي هذا السياق، يساورنا قلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في شمال شرق سورية، بما في ذلك الهجمات واسعة النطاق المبلغ عنها التي تستهدف البنية التحتية المدنية. وقد أدى ذلك إلى انقطاع إمدادات الكهرباء والمياه، مما أثر بشكل مباشر على المدنيين. ونشيد بجهود الأمم المتحدة وشركائها في الوصول إلى الملايين في جميع أنحاء سورية كل شهر. ومع ذلك، فإننا نأسف للنقص المزمن في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية. ببساطة، لا يمكن إجراء المزيد من التخفيضات دون تقويض قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة. إن الدعم العاجل والمتزايد، لا سيما في مجالات التعافي المبكر ودعم سبل العيش وبرامج الصمود، أمر ضروري للحفاظ على الحياة والكرامة في سورية. ونشدد على أهمية اعتماد نهج يشمل سورية بأكملها في مرحلة التعافي المبكرة لضمان عدم استخدام النظام للمساعدات الإنسانية كسلاح. ويجب على الأطراف المتحاربة تيسير الطرق المباشرة، عبر الحدود وعبر خطوط التماس، ما دامت الاحتياجات الإنسانية قائمة. وهذا أمر بالغ الأهمية خاصة مع اقترابنا من أشهر الشتاء القاسية. وفي هذا الصدد، رحبنا بتجديد الإذن باستخدام معبر باب الهوى في الشمال لمدة ثلاثة أشهر.

يظل تنفيذ القرار 2254 (2015) أمراً بالغ الأهمية. ونأسف بشدة لاستمرار عدم إحراز تقدم في هذا المجال. ندعو مرة أخرى

السورية تمديد الإذن الممنوح للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية باستخدام معبري باب السلامة والراعي لمدة ثلاثة أشهر إضافية. وفي هذا الصدد، نشدد على الأهمية الحاسمة لجميع الآليات، بما في ذلك الآليات العابرة للحدود وعبر خطوط التماس، من أجل إيصال المساعدات الإنسانية بفعالية في جميع أنحاء سورية.

وما فتئت مجموعة 1+3 تشدد على الحاجة الملحة إلى مشاريع التعافي المبكر وتدعو إلى تنفيذ مشاريع من هذا القبيل لكفالة استجابة إنسانية فعالة. ويجب أن تكون استعادة النظام الصحي أولوية، خاصة في ضوء الحالات المشتبه في إصابة أصحابها بالكوليرا في الحسكة، والتي تسلط الضوء على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات. وتدعو المجموعة جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بإيجابية في جهود الأمم المتحدة لتنفيذ استراتيجية التعافي المبكر، بما في ذلك برفع الجزاءات الأحادية الجانب. ويتوقف مستقبل السوريين على تهيئة بيئة مواتية لعودتهم الآمنة والطوعية والكرامة إلى ديارهم.

إن الشرق الأوسط يقف أمام مفترق طرق حرج ولا يسعنا أن نشهد اندلاع نزاع آخر، لا سيما في سورية التي دمرتها بالفعل الأزمة المستمرة منذ 13 عاما. ومن الضروري أن نعمل جميعا معا لمنع تكرار العنف في سورية وإيجاد حل دائم للأزمة التي لا تزال تهب البلاد.

السيدة باربا بوستوس (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي والمديرة ووسونو على المعلومات التي قدمتها. كما أحطنا علماً بالبيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني. وأرحب بحضور ممثلي سورية وإيران وتركيا.

وبهذه المناسبة، أود أن أتطرق مرة أخرى إلى ثلاثة جوانب تثير قلق وفد بلدي فيما يتعلق بالحالة في سورية.

أولاً، فيما يتعلق بالجمود في المفاوضات السياسية وعدم رغبة الأطراف في استكشاف أي سيناريو بديل، يشدد وفد بلدي على أن الحل السياسي هو الحل الوحيد الممكن للحالة في سورية. ولهذا السبب، نظل أحكام القرار 2254 (2015) صالحة الآن أكثر من أي وقت مضى. ويجب إعادة تفعيل اللجنة الدستورية دون إبطاء بوصفها

وتعرب المجموعة عن جزعها الشديد إزاء تلك التطورات وتؤكد الحاجة الملحة لأن تمارس جميع الجهات الفاعلة في المنطقة أقصى درجات ضبط النفس وأن تعطي الأولوية للحوار على المواجهة. ويجب تجنب سورية المزيد من التصعيد العسكري. وعودة ظهور الإرهاب داخل سورية هو بمثابة تنكير صارخ بالأهمية الحاسمة للتوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة - حل يكفل وحدة سورية وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وتعيد المجموعة تأكيد دعمها الثابت لعملية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها، على النحو المبين في القرار 2254 (2015). وفي هذا الصدد، نؤكد ضرورة إعادة تنشيط اللجنة الدستورية وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى العمل بشكل بناء مع المبعوث الخاص لكسر الجمود السياسي الحالي. ولا نزال مقتنعين بأن الحوار الشامل للجميع بين السوريين، بدعم من المجتمع الدولي، هو السبيل المجدي الوحيد للتوصل إلى حل مستدام وعادل لهذه الأزمة التي طال أمدها. وتدعو المجموعة جميع الأطراف إلى إظهار الإرادة السياسية اللازمة لاستعادة السلام والاستقرار في سورية.

لقد خلّفت الحالة الإنسانية المتردية في سورية، التي تفاقت بسبب تدفق اللاجئين من لبنان، بالفعل ما يقدر بـ 16,7 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة، في حين أن موارد التمويل المحدودة تزيد من إعاقة الجهود المبذولة لمواجهة تلك التحديات. فقد فر 540 000 شخص إلى سورية؛ ونسبة كبيرة منهم من الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، مما يفرض ضغطاً إضافياً على كل من الحكومة السورية ومجتمع الهيئات الإنسانية الذين يكافحان بالفعل لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وتحت المجموعة جميع الأطراف على كفالة أمن النازحين وحماية واحترام حقوقهم الإنسانية وتهيئة بيئة تسمح بحرية حركة المنظمات الإنسانية من أجل الوصول إلى أضعف الفئات السكانية.

وتعرب عن قلقنا العميق إزاء عدم كفاية التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية والنداء العاجل على حد سواء وتدعو الجهات المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد. وترحب المجموعة بقرار الحكومة

بعد ما يقرب من 14 عاماً من الحرب ورفض دمشق أخذ تطلعات الشعب السوري المشروعة بعين الاعتبار، يجب تجنب احتمال نشوب مواجهة إقليمية قد تمتد إلى سورية. وتفرض التوترات الحالية قيوداً جديدة على الشعب السوري، بالإضافة إلى عودة نشاط تنظيم داعش والاتجار بالكيماغون واستمرار عنف النظام السوري وداعميه ضد السكان السوريين. وقد قلناها مراراً وتكراراً: إن إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية تستجيب لتطلعات الشعب السوري يبقى السبيل الوحيد لتحقيق السلام. ونؤكد من جديد دعمنا للسيد غير بيدرسن ولتنفيذ القرار 2254 (2015) بجميع جوانبه. وفرنسا على استعداد للبدء في رفع الجزاءات وتمويل إعادة الإعمار شريطة إحراز تقدم في العملية السياسية.

ويُظهر فرار أكثر من نصف مليون لبناني وسوري من لبنان إلى سورية تأثير التوترات الإقليمية. ويجب تقديم المساعدة لجميع هؤلاء الأشخاص ويجب ضمان سلامتهم. وفي هذا الصدد، تشعر فرنسا بالقلق إزاء الاعتقالات وحالات الاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق السوريين العائدين من لبنان. ويجب أن نعمل بشكل جماعي للضغط على الحكومة لإزالة العقبات التي تحول دون عودة اللاجئين. وذلك هو هدف عمل فرنسا مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركائها.

لا تزال الحالة الإنسانية تتدهور. وسيُسبب الشتاء في خسائر أكبر في صفوف السكان المنهكين جراء أكثر من 13 عاماً من الحرب، حيث يؤثر البرد على أكثر الفئات ضعفاً. وقد أحكم الجوع قبضته على الكثير من السكان السوريين. وإزاء هذه الخلفية، من الضروري الاستمرار في تمويل المساعدات وحشد الجهود لضمان إيصالها. وتمول فرنسا مشروعاً تجريبياً لبرنامج الأغذية العالمي في عام 2024 يهدف إلى توفير الخبز بأسعار معقولة لـ 250 000 شخص في الشمال الغربي. وفي هذا الصدد، نشدد على أن إيصال المساعدات عبر الحدود أمر حيوي ونحث الحكومة السورية على الإذن باستخدام معابر باب السلامة والراعي وباب الهوى دون فرض حدود زمنية. وفي الوقت نفسه، من

استراتيجية شاملة للحوار بين الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني والبلدان الأخرى المهمة بالأمر. ونشجع المبعوث الخاص بيدرسن على مواصلة جهوده الدبلوماسية لاتخاذ قرار بشأن مكان بديل لانعقاد اللجنة الدستورية.

ثانياً، هناك أزمة إنسانية جديدة تتشكل، مع زيادة عدد السوريين والفلسطينيين واللبنانيين الذين يتعرضون للتهجير القسري. إن 75 في المائة من النازحين هم من النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة الذين تزداد مستويات تعرضهم للمخاطر وضعفهم في مواجهة التوترات المتصاعدة. وتؤدي عمليات النزوح تلك إلى تفاقم الحالة التي يواجهها البلد، حيث يحتاج شخصان من كل ثلاثة إلى المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يستجيب لنداء الأمم المتحدة الطارئ للحصول على مبلغ إضافي قدره 324 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الناشئة لخطة الاستجابة الإنسانية. ويعمل معبرا باب السلامة والراعي حتى 13 شباط/فبراير 2025. ويجب أن يستمر التزام الحكومة السورية في ذلك المجال لكفالة إمكانية التنبؤ بالمساعدات الإنسانية واستدامتها.

ثالثاً، بدأت الآثار المخيفة لعدوى تداعيات النزاع الإقليمي تظهر بالفعل مع تصاعد العنف في الأراضي السورية. ويساور وفد بلدي القلق أيضاً إزاء التقلب الشديد في الحالة في المنطقة وإزاء إجماع الأطراف عن ممارسة ضبط النفس والاعتدال.

بعد مرور 13 عاماً على النزاع السوري وبعد كل الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لدعم عملية صنع السلام بين السوريين، حان الوقت لإعطاء فرصة للتعاون؛ فهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن في سورية ولينتشر السلام من هناك في المنطقة بأسرها.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة رشدي والسيدة ووسورنو على إحاطتهما والسيدة أبو زين الدين على إحاطتها القوية جداً، وقبل كل شيء، على جهودها لمساعدة الشعب السوري.

خلال التوعية والتواصل بشكل مكثف. ومع ذلك، فمن المقلق للغاية أنها لم تعين رئيساً لها بعد على الرغم من أنها تعمل منذ ستة أشهر. ونكرر دعوتنا إلى التعيين الفوري لقائد لها، وهو ما سيكون بمثابة تدبير حيوي لبناء الثقة وسيعطي زخماً لنهج خطوة مقابل خطوة الذي يتبناه المبعوث الخاص بيدرسن.

ثالثاً، تتطلب الحالة الإنسانية المتدهورة في سورية استجابات فورية وطويلة الأجل. ويؤكد تقشي الكوليرا وانعدام الأمن الغذائي المثير للقلق واقتراب فصل الشتاء الحاجة الملحة إلى أن يعالج المجتمع الدولي النقص في التمويل حيث لم يتم حشد سوى نسبة 28 في المائة من الرقم المستهدف حتى الآن. وفي هذا السياق، ساهمت جمهورية كوريا بمبلغ 26 مليون دولار لدعم اللاجئين السوريين في المنطقة وتحت البلدان المانحة الأخرى على العمل بسرعة للمساعدة في التخفيف من حدة الأزمة المتصاعدة. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار الأزمة الإنسانية في سورية لأكثر من عقد من الزمان يبرز الحاجة الكبيرة إلى الاستدامة والمرونة في جهودنا. وفي هذا الصدد، ننثي على إطلاق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لاستراتيجية التعافي المبكر للفترة 2024-2028، والتي تمثل خطوة حاسمة نحو تعزيز التعافي الطويل الأجل في البلد.

في الختام، يدعو وفد بلدي جميع الأطراف إلى الوقف العاجل للأعمال العدائية وحماية المدنيين بأي ثمن والالتزام مجدداً بإيجاد حل سياسي يكفل السلام والأمن والازدهار على نحو دائم في سورية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي والمديرة ووسورنو على إحاطتهما.

واصلت إسرائيل في الشهر الماضي تنفيذ ضربات جوية ضد سورية، مما تسبب في وقوع خسائر فادحة في الأرواح وأعمال إسرائيل انتهاك خطير لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وتدين الصين بشدة تلك الأعمال التي يجب أن تتوقف فوراً. لقد أغرق النزاع الذي طال أمده في غزة والحالة المتصاعدة بين لبنان وإسرائيل المنطقة بأكملها في حالة من الاضطراب. وإزاء هذه الخلفية، يجب على المجتمع الدولي

الضروري مواصلة الجهود المبذولة لإيصال المساعدات عبر الخطوط الأمامية. وتؤكد فرنسا مجدداً أن القانون الدولي الإنساني ملزم لجميع الجهات الفاعلة وفي جميع أنحاء سورية.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي والمديرة ووسورنو على إحاطتهما. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني الخاص للسيدة أبو زين الدين على شهادتها التي كانت ملهمة حقاً.

من المقلق للغاية أن الحالة الأمنية في سورية ازدادت سوءاً منذ جلسة الإحاطة السابقة (انظر S/PV.9759). ولا تظهر أي بوادر على أن التصعيد خلال الأسبوع المنقضي، بما في ذلك الضربات الجوية المكثفة في دمشق وشمال شرق سورية وتدمر، ستخف حدته. وفي هذا السياق، أود أن أوضح ثلاث نقاط.

أولاً، نكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف للالتزام مجدداً بالعملية السياسية المبينة في القرار 2254 (2015). وفي حين أن المشهد الأمني في سورية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالديناميات الإقليمية، إلا أن العملية السياسية بموجب ذلك القرار تبقى الإطار الوحيد المنفق عليه لتحقيق السلام المستدام في البلد. ومن ثم، نحث جميع الأطراف على التمسك بالمبادئ المنصوص عليها في القرار، بما في ذلك الحفاظ على السلامة الإقليمية وحماية حقوق جميع السوريين.

ثانياً، ندعو سورية إلى تقديم إجابات لأسر المفقودين والمحتجزين تعسفاً بشأن مصيرهم. فكفالة حقوق الإنسان لجميع السوريين أمر بالغ الأهمية أكثر من أي وقت مضى، لا سيما بالنظر إلى الوصول المتوقع للمزيد من اللاجئين من لبنان. ومع ذلك، وعلى الرغم من مرور الوقت، لا يزال التقدم المحرز في المسألة البالغة الأهمية المتعلقة بالأشخاص المحتجزين والمفقودين محدوداً. وفي هذا السياق، ننوه بالتقرير الأخير الصادر عن المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية الذي يوجز الإنجازات البارزة التي حققتها المؤسسة منذ إنشائها في نيسان/أبريل الماضي. ونشيد بالجهود الحثيثة التي تبذلها المؤسسة في توضيح مصير المفقودين من

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما. وأود أيضاً أن أشكر سوسن أبو زين الدين على شهادتها القوية للغاية اليوم.

كما سمعنا من السيدة أبو زين الدين اليوم، هناك مجتمع نابض بالحياة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تقف على أهبة الاستعداد لدعم العملية السياسية السورية وجهود تحقيق المساءلة والعمل الإنساني بدينامية ومثابرة. وفي الحالات التي لم يدعم فيها أعضاء المجلس مشاريع القرارات المقدمة لمصلحة الشعب السوري، تدخلت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ونجحت بشكل خلاق في كسر الجمود بشأن المسائل التي أصبحت للأسف مسيسة. وأشيد بعملها الدؤوب في الدفاع عن السوريين من أجل أن تتعم سورية بالسلام وتصبح أفضل، ولكن بشكل خاص لإسماع صوت أولئك الذين لا يستطيعون المجاهرة بأرائهم خوفاً من النظام. وعمل منظمات المجتمع المدني على غرار "مدنية" هو بمثابة تذكير مهم بأسباب نزول الكثير من السوريين إلى الشوارع في عام 2011 والاستمرار في الاحتجاج السلمي من أجل التغيير.

وأود أن أقول بوضوح: إننا ما زلنا حازمين في سعينا للتوصل إلى تسوية سياسية، تمشياً مع القرار 2254 (2015). ونحث جميع الأطراف على إعادة الالتزام بالعملية السياسية. ومع ذلك، إذا أردنا تحقيق سلام دائم، يجب أن نتأكد من أنه سيُسفر عن تمكين السوريين العاديين وليس النظام وداعميه. ويجب علينا إشراك نشطاء المجتمع المدني والتشاور معهم بشكل نشط وأشجع جميع الأعضاء على الاستماع إلى أفكارهم الجديدة.

في ظل غياب تسوية سياسية ووسط التصعيد الإقليمي، فإن الحالة الأمنية في سورية لا تزال خطيرة كما كانت دائماً. ولا يزال السوريون يعانون من مستويات مروعة من العنف. ومع فرار الناس من لبنان إلى سورية، يجب حماية المدنيين النازحين ومنحهم ممرًا آمناً - ليس لدى استخدامهم للمعايير الحدودية، التي تعرضت لضربات جوية،

أن يعمل معاً بفعالية للحيلولة دون استمرار انتشار النزاع، مما سيؤدي إلى كارثة أخطر. وتدعو الصين الأطراف المعنية إلى احترام سيادة سورية وأمنها وسلامتها الإقليمية والوقف الفوري لعملياتها العسكرية غير المشروعة ضدها. ويجب على القوات الأجنبية إنهاء وجودها العسكري غير القانوني في سورية دون تأخير.

وقد أدت التوترات الأخيرة المتصاعدة بين لبنان وإسرائيل إلى تدفق أكثر من 500 000 لاجئ إلى سورية، مما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية بالفعل هناك. وتشيد الصين بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها وكالات الأمم المتحدة في إطار جهودها لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة للمحتاجين. ونرحب بقرار الحكومة السورية تمديد إنذرها باستخدام المعابر الحدودية ذات الصلة ونشيد بجهودها الرامية إلى اتخاذ الترتيبات المناسبة لاستضافة اللاجئين. وتدعو الأطراف إلى الاستجابة للدعاءات العاجلة التي أطلقتها الوكالات الإنسانية مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أجل زيادة المساعدات الإنسانية لسورية والوفاء بتعهدات المانحين في الوقت المناسب وكفالة سير المشاريع الإنسانية في سورية بسلاسة للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية فيها. وتكرر الصين التأكيد على ضرورة رفع الجزاءات الأحادية الجانب التي تفرضها بعض البلدان على سورية دون تأخير وعلى ضرورة وقف النهب غير المشروع للموارد السورية فوراً من أجل تهيئة الظروف المواتية لتعافي اقتصاد البلد ونموه.

وتؤيد الصين بقوة الاتجاه العام لإيجاد حل سياسي للمسألة السورية والتيسير الشامل لعملية سياسية تتماشى مع مبدأ العملية التي يقودها السوريون ويمسكون بزمامها. ونرحب بجهود المبعوث الخاص بيدرسن التي تتسق مع ذلك المبدأ. ونتطلع إلى رؤية التنسيق بين مختلف الآليات القائمة للحوار وتعزيز الحل السياسي على أساس التواصل والتشاور مع الحكومة السورية. وتؤيد الصين بقوة جهود الحكومة السورية في مكافحة الإرهاب وتدعو المجتمع الدولي إلى نبذ ازدواجية المعايير، وفقاً للقانون الدولي وقرارات المجلس، وإلى توحيد الجهود بروح من عدم التسامح مطلقاً من أجل دعم الحكومة السورية في مكافحة القوى الإرهابية على أراضيها.

سواتر ترابية بمحاذاة خط وقف إطلاق النار في القسمين الشمالي والجنوبي من منطقة الفصل. وقد أجرت قيادة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تحقيقات بشأن قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بأعمال هندسية تشمل حفر خندق يمتد لمسافة 350 متراً، ويعرض ستة أمتار، وغيرها من الانتهاكات مثل أعمال تجريف الأراضي الزراعية وشق الطرقات. لقد أبلغ وفد الجمهورية العربية السورية الأمانة العامة بهذه الانتهاكات، كما قامت قوة مراقبة فض الاشتباك بتقديم تقرير عنها. واليوم، نحذر مرة أخرى من خطورة هذه الأفعال الإسرائيلية العدوانية التي تهدف لخلق واقع جديد في المنطقة ونتوقع رد فعل مناسباً من مجلس الأمن يمثل في تحركه الفوري لاتخاذ إجراءات حازمة فورية لوقف العدوان ووضع حد لجميع الانتهاكات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الأراضي السورية وما يتفرع عنها من جرائم، تلك الجرائم التي كان آخرها يوم أمس حيث ارتكب كيان الاحتلال الإسرائيلي جريمة مروعة من خلال شنه لعدوان جوي استهدف فيه عدداً من الأبنية في مدينة تدمر بالبادية السورية، وذلك من اتجاه منطقة التنف - التي تتواجد فيها بشكل غير شرعي قوات عسكرية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى لاستشهاد 36 شخصاً في تدمر وإصابة عشرات غيرهم وإلحاق أضرار مادية كبيرة بالأبنية المستهدفة والمنطقة المحيطة. إن بلدي، سورية، يشدد على حقه الراسخ في الدفاع عن سيادته ووحدة وسلامة أراضيه واستعادة أراضيه المحتلة بكل الوسائل التي يكفلها القانون الدولي.

يتزامن تصعيد الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي السورية مع تكثيف لهجمات التنظيمات الإرهابية، وفي مقدمتها جبهة النصرة/هيئة تحرير الشام - المدرجة على قائمة مجلس الأمن، وذلك في مؤشر واضح على التنسيق الوثيق والترابط العضوي بين تلك التنظيمات الإرهابية والكيان الإسرائيلي في ارتكاب الأعمال الإجرامية والاعتداءات بالفدائف والمسيرات على المدنيين الأمنيين في المناطق المحيطة بأماكن تواجد تلك التنظيمات في شمال غرب سورية، ناهيك عن استمرارها بفرض أيديولوجيتها المتطرفة وممارساتها القائمة على القتل والتعذيب والإخفاء القسري وتجنيد الأطفال والتمييز والعنف ضد

فحسب ولكن أيضاً بعد دخولهم سورية التي لا تزال غير مناسبة للعودة الآمنة والكرامة والطوعية على نطاق واسع. ونقر بأن السلطات السورية سمحت لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرها برصد الوافدين وتلبية الاحتياجات. ونراقب عن كثب معاملة هؤلاء المدنيين في سورية، بما في ذلك التقارير المقلقة للغاية عن الاعتقالات. ويجب على جميع الأطراف بذل كل ما في وسعها لحماية المدنيين والامتنال امتثالاً تاماً للقانون الدولي الإنساني.

أخيراً، للرد على ملاحظات زميلنا الروسي بشأن مقدمي الإحاطات، فإننا ندعو مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني إلى المجلس لتقديم وجهة نظر مدنية وقول الحقيقة للسلطة ومحاسبتها جميعاً بغض النظر عن مدى عدم الارتياح الذي قد نشعر به. وتمثل السيدة أبو زين الدين منظمة تتشاور على نطاق مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني تضم أكثر من 200 منظمة داخل سورية وخارجها، وهذا ما قامت به تحديداً اليوم.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): يواصل كيان الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاته الوحشية على دول منطقتنا وشعبها، وقد شجعه عجز مجلس الأمن عن النهوض بمسؤولياته على مواصلة وتكثيف اعتداءاته الأثمة على أراضي بلدي، حيث أصبح يستهدف - بشكل شبه يومي - مبان وأحياء سكنية تضم مقرات وبعثات دبلوماسية ومكاتب للأمم المتحدة، كما يستهدف منشآت اقتصادية وبنى تحتية، مما أدى لارتفاع العشرات وإصابة المئات من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، وإلحاق دمارٍ وخسائر مادية كبيرة في الممتلكات العامة والخاصة، ناهيك عن استهداف كيان الاحتلال المتعمد للمعابر الحدودية والطرق والجسور الواصلة بين سورية ولبنان التي يستخدمها مئات الآلاف من القادمين من لبنان هرباً من آلة القتل الإسرائيلية.

وفي انتهاكٍ فاضح لاتفاق فض الاشتباك لعام 1974، تستمر قوات الاحتلال الإسرائيلي بشن عدوانها على الأراضي السورية من جهة الجولان السوري المحتل وقد أقدمت مؤخراً على حفر خنادق ورفع

على تحسين الوضع الإنساني والمعيشي للسوريين في جميع أنحاء البلد. وانطلاقاً من ذلك، فقد جدّدت حكومة بلدي الإذن الممنوح للأمم المتحدة لاستخدام معبري باب السلامة والراعي لثلاثة أشهر إضافية حرصاً منها على إيصال المساعدات لمستحقيها من المدنيين السوريين في شمال غرب سورية.

ويشدد بلدي على وجوب دعم صمود السوريين كافة، بمن فيهم العائدون، وذلك من خلال الانخراط الجاد والملموس في تنفيذ مشاريع التعافي المبكر وتوفير سبل العيش والخدمات الأساسية، وكذلك إنهاء مفاعيل ما تسمى بـ "ورقة المبادئ والمعايير الناظمة لعمل الأمم المتحدة في سورية" بالغة العدائية التي تُعرف أيضاً باسم "ورقة فيلتمان". فهذه الورقة تتناقض مع المبادئ الإنسانية الأساسية وتحرم الفئات الأكثر احتياجاً، خاصة النساء والأطفال، من الحق في ظروف معيشية مناسبة. وتؤكد سورية أيضاً على ضرورة الرفع الفوري والكامل وغير المشروط للتدابير الانفرادية القسرية اللإنسانية والأخلاقية واللاشرعية التي تشكّل عقاباً جماعياً للسوريين وتحرمهم من الحصول على أبسط احتياجاتهم. لقد أكد البيان الختامي للقمّة العربية - الإسلامية المشتركة التي استضافتها المملكة العربية السعودية الشقيقة قبل أيام إدانة الدول العربية والإسلامية الشديدة للعدوان الإسرائيلي على سورية. وطالبت القمة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته واتخاذ الإجراءات اللازمة والحازمة لوقف جرائم الاحتلال وتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما فيها الجولان العربي السوري المحتل.

وأشير أيضاً إلى انعقاد الاجتماع الثاني والعشرين حول سورية في إطار عملية أستانا بمشاركة الدول الضامنة في العاصمة الكازاخية يومي 11 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، حيث أكد البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الالتزام الراسخ بسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدها واستقلالها وسلامة أراضيها والتصميم على مواصلة العمل معاً لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والوقوف ضد الأجنحة الانفصالية التي تهدف إلى تقويض سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها، كما أدان البيان الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية. إن بلدي، سورية، يجدد التزامه بعملية سياسية بقيادة

النساء والفتيات، مستفيدة في ذلك من الدعم الذي توفره لها بعض الدول الغربية.

تستمر الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بانتهاك سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وذلك من خلال الإصرار على استمرار تواجد قواتهما العسكرية على الأراضي السورية بشكل غير شرعي، إلى جانب دعمهما لمجموعات انفصالية وإرهابية ومواصلة سرقة الثروات الوطنية السورية وحرمان الشعب السوري من الاستفادة منها. إن بلدي، سورية، إذ يؤكد على ضرورة احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، فإنه يشدد على ضرورة إنهاء أي وجود عسكري غير شرعي على الأراضي السورية فوراً ودون أي قيد أو شرط.

لقد أدى العدوان الإسرائيلي الهجمي على لبنان الشقيق إلى التسبب بموجة نزوح كبيرة وقد فتحت سورية أبوابها وحشدت طاقاتها لاستقبال مئات الآلاف من الأشقاء اللبنانيين والعائدين السوريين ورعايا الدول الثالثة، حيث بلغ عدد الوافدين إلى الأراضي السورية حتى تاريخه أكثر من 600 000 وافد، 71 في المائة منهم سوريون.

وتقوم الحكومة السورية، بالتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها، بما فيها مفوضية شؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيرها من الشركاء الإنسانيين ومؤسسات المجتمع المدني، بتوفير كل ما يلزم من خدمات لهم رغم التحديات الكبيرة والظروف الصعبة التي يواجهها بلدي. وفي هذا المجال، تدعو سورية إلى دعم جهودها في الاستجابة الإنسانية وتوفير التمويل اللازم لها وتلبية المناشدات ذات الصلة التي أطلقتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

إن الأعداد الكبيرة للعائدين السوريين من لبنان إلى سورية والتسهيلات متعددة الأوجه التي وفرتها الحكومة السورية لهم - والتي أوضحنها وشرحناها مراراً وتكراراً وصمّ البعض آذانه عنها - تثبت على نحو قاطع زيف المزاعم الغربية حول مسألة عودة اللاجئين السوريين وتستوجب تخلي البعض عن التمرس وراء ادعاءات منفصلة عن الواقع ومشروطيات مسببة تجاوزها الزمن. وتؤكد سورية حرصها

من قمعهم الذي يسرقه الأمريكيون. هذه حقائق، لكنكم لا تُحضرون من يعمل على الأرض ومن يعمل في المجال الإنساني فعلاً على الأراضي السورية وتروجون لرؤية واحدة انتقائية، وهي ممارسة غير مقبولة تعبر عن تسييس من رئاسة المجلس لأعماله وتعبر عن انتقائية وغياب للمصداقية والحيادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال سورية تعيش حالة مزرية يفاقمها تصعيد إسرائيل لأعمال العنف والعدوان في جميع أنحاء المنطقة. إن نظام الاحتلال الإسرائيلي يعتمد، بالتنسيق مع الجماعات الإرهابية، انتهاج سياسة ممنهجة تهدف إلى شل البنية التحتية للجمهورية العربية السورية. لقد وصلت الضربات الجوية التي لا هوادة فيها وأعمال العدوان الممنهجة التي يشنها ذلك النظام على الأراضي السورية إلى مستويات غير مسبوقة، مستهدفة المدنيين والبنية التحتية الحيوية. وتنتهك تلك الأعمال الإجرامية بشكل صارخ سيادة سورية وسلامة أراضيها والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ومما يؤسف له أن إفلات إسرائيل من العقاب يديمه الدعم الثابت الذي تتلقاه من الولايات المتحدة علاوة على تقاعس مجلس الأمن، كما يتضح من استخدام الولايات المتحدة حق النقض أسس ضد مشروع القرار S/2024/835. ولا يبرز ذلك الاستخدام المشين لحق النقض عجز مجلس الأمن عن الوفاء بولايته التي يسندها إليه الميثاق وحسب، بل إنه بمثابة ترخيص ممنوح من الولايات المتحدة لنظام الاحتلال لمواصلة المذبحة التي يرتكبها في غزة ولبنان متمتعاً بإفلات تام من العقاب. وقد أسفر ذلك عن تقويض الجهود الإنسانية، كما أنه يشكل تهديداً خطيراً للسلام الإقليمي والعالمي. ونكرر مرة أخرى دعوتنا إلى مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات حاسمة لوضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب. فعلى المجلس أن يحاسب إسرائيل على انتهاكاتها للقانون الدولي ويكفل الحماية للمدنيين. وإذا تُركت جرائم إسرائيل المستمرة دون رادع، فإنها قد تفضي إلى إشعال حرب كارثية ذات تداعيات عالمية.

وملكية سورية دون أي تدخل خارجي وفي ظل الاحترام التام لسيادتها ووحدة وسلامة أراضيها. وتؤكد سورية استمرارها في التعاون والحوار مع المبعوث الخاص ضمن ولايته كميسر. وهو حالياً في دمشق وسيجري مباحثات قريباً في وزارة الخارجية والمغتربين.

ختاماً، فإننا نأسف لإخفاق رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري في احترام معايير عمل المجلس وضوابط إدارة أعماله وجلساته واستخدامه لخدمة أجنداتها ومحاوله الإساءة إلى دولة عضو، وذلك لأهداف معروفة تتمثل في التغطية على الإشادات التي استمعنا لها من العديد من الوفود ومن ممثلي الأمم المتحدة بجهود الحكومة السورية، سواء من جهة استقبال العائدين من لبنان أو تمديد الإذن باستخدام المعابر أو العمل اليومي المستمر.

أما الهدف الثاني فهو أيضاً معروف، وهو التغطية على جرائم إسرائيل وعدوانها على دول المنطقة والدعم الذي توفره بعض الدول في هذا المجلس لإسرائيل، كما رأينا بالأمس من خلال استخدام حق النقض الأمريكي ضد مشروع القرار S/2024/835 الذي تقدمت به الدول العشرة المنتخبة في هذا المجلس ودعمته 14 دولة. فمشروع القرار هذا كان سيوقف العدوان الإسرائيلي وسيحمي حقوق الشعب الفلسطيني وسينفذ الأرواح. فالهدف معروف.

إن لدينا في سورية مئات الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والمتطوعين الأبطال الذين يعملون ليلاً ونهاراً بالشراكة مع الحكومة السورية ومؤسسات الدولة والأمم المتحدة. ونفخر بهم ونعمل سوية لتحسين الأوضاع الإنسانية والمعيشية للسوريين وتقديم الدعم الذي يحتاج إليه السوريون، وحالياً أيضاً القادمون من لبنان الشقيق. فهم على الحدود يعملون ليل نهار لتقديم كل الخدمات وفقاً للإمكانات ورغم التحديات الجسيمة. وللأسف، يتم التعتيم على جهودهم وحرمانهم من الفرصة لعرض رؤاهم أمامكم والحديث عن التحديات التي يواجهونها بشكل يومي جراء تسييس العمل الإنساني ونقص التمويل والتدابير القسرية التي تمثل عقاباً جماعياً يحرم السوريين من أبسط حقوقهم، بما فيها الحق في الحصول على الكهرباء، نتيجة للتدابير القسرية والنهب الأمريكي المتواصل للوقود والنفط، كما يحرم السوريين

وتظل إيران ملتزمة التزاماً راسخاً بعملية أستانا التي توفر إطاراً صالحاً لحل الأزمة. وخلال الاجتماع الثاني والعشرين لصيغة أستانا الذي عُقد في كازاخستان يومي 11 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر، استعرضت الأطراف التطورات الأخيرة في سورية وأكدت من جديد التزامها الراسخ بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامة أراضيها. وأكدت الأطراف أن الالتزام بتلك المبادئ ضروري لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في سورية والمنطقة ككل. وهنا تؤكد إيران التزامها بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية. فالحل السياسي الذي يقوده السوريون ويملكون زمامه هو السبيل الوحيد الكفيل بحل الأزمة السورية. ويجب أن يحترم أي حل مستدام للأزمة سيادة سورية وسلامة أراضيها احتراماً تاماً وينهي الوجود غير الشرعي للقوات الأجنبية، لا سيما قوات الولايات المتحدة، ويوقف استغلال الموارد الطبيعية لسورية ويضع حداً للدعم المستمر الذي تقدمه الولايات المتحدة وإسرائيل للجماعات الإرهابية. وتؤيد إيران بشكل كامل استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية للنهوض بالحوار السياسي الهادف. ونرحب بالتفاعل النشط للمبعوث الخاص مع السلطات السورية، لا سيما زيارته الحالية لدمشق، كونها خطوة حيوية نحو تعزيز التقدم المحرز في العملية السياسية. فالشعب السوري يستحق أن يتمتع بالسلام والكرامة وأن تتاح له فرصة إعادة بناء وطنه بمنأى عن التدخل الخارجي. وبمقدورنا من خلال الجهود الجماعية أن نستعيد السلام والاستقرار في سورية والمنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة غوفن (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): لا تزال سورية تشكل فصلاً محورياً ومؤلماً في الأزمات المستمرة التي تعصف بالشرق الأوسط. وفي حين أن التركيز غالباً ما يتحول إلى الأزمات الناشئة، لا تزال الحالة غير المحسومة في سورية تتطلب اهتماماً عاجلاً من المجتمع الدولي. فقد أدت الحالة في المنطقة الأوسع نطاقاً إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وتسببت في نزوح جماعي. وقد شهدنا، منذ التصعيد الأخير للأعمال العدائية والأعمال الإسرائيلية المزعزعة للاستقرار في مختلف أنحاء المنطقة، زيادة حادة في النزوح إلى سورية. فقد عبر أكثر من نصف مليون شخص من لبنان إلى سورية، وفقاً لمفوض

وكما أكدت إحاطات اليوم، فإن الاحتياجات الإنسانية في سورية لا تزال هائلة. فما برحت سنوات من الاحتلال الأجنبي والإرهاب والجزاءات الانفرادية تدمر الاقتصاد السوري. وتواصل الولايات المتحدة وحلفاؤها سياستهم الفاشلة المتمثلة في فرض الجزاءات الانفرادية اللإنسانية واستخدامها أداة لإنزال العقاب الجماعي بالشعب السوري. وتلك الإجراءات غير قانونية وغير مبررة أخلاقياً ولا بد من رفعها فوراً. في الوقت نفسه، تقوم الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، مثل المملكة المتحدة، بتسييس المساعدات الإنسانية وعرقلة الجهود الدولية لدعم إعادة إعمار سورية. ولم تسفر تلك السياسات الضارة سوى عن إطالة أمد النزاع وتفاقم معاناة الشعب السوري. علاوة على ذلك، أدت الضربات الإسرائيلية المتواصلة على المعابر الحدودية بين سورية ولبنان إلى تعطيل وصول المساعدات الحيوية وأجبرت مئات الآلاف على الفرار. وقد لجأ أكثر من 500 000 شخص من لبنان إلى سورية، مما وضع ضغوطاً هائلة على موارد سورية المنهكة أصلاً والمجتمعات المضيفة التي تتحمل فوق طاقتها بالفعل. وتتطلب الاستجابة الإنسانية لتلك الأزمة دعماً دولياً عاجلاً وكبيراً.

وبالرغم من تلك التحديات الهائلة، لا تزال الحكومة السورية تُظهر قدرة ملحوظة على الصمود. ونشيد بجهودها الدؤوبة لحشد الموارد لمساعدة اللاجئين، بمن فيهم الذين نزحوا مؤخراً من لبنان. ونرحب بقرار الحكومة السورية بتمديد الإذن باستخدام معبري باب السلامة والراعي الحدوديين لمدة ثلاثة أشهر إضافية لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في شمال غرب سورية. ويؤكد ذلك القرار التزام سورية بالتخفيف من معاناة شعبها، بالرغم من الضغوط الخارجية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يزيد دعمه لسورية من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة للاجئين. وتكتسي مشاريع التعافي المبكر أهمية أساسية لإعادة بناء البنية التحتية وتهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة للاجئين والنازحين. ولا يزال الإرهاب يشكل تهديداً كبيراً في سورية - لا سيما في إدلب حيث تواصل الجماعات الإرهابية نشاطها. ويتطلب التصدي لذلك التهديد إيلاء كامل الاحترام لسيادة سورية وسلامة أراضيها.

بالمدنيين والبنية التحتية المدنية. وسنواصل التصدي لجهود الإرهابيين من أعضاء حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/قوات سوريا الديمقراطية الموجهة ضد بلدنا. إننا في حاجة إلى جهود موحدة حقاً لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله دون تمييز. فالقضاء على تلك التهديدات شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في سورية والمنطقة.

ويهدد العنف المتصاعد في الشرق الأوسط بإغراق سورية أكثر فأكثر. ولا بد من تحصين سورية من أي أعمال إضافية مزعومة للاستقرار والعمل بشكل جماعي نحو إيجاد مستقبل يتسم بالاستقرار والسلام. وتركيا ملتزمة التزاماً كاملاً بتلك الدعوة. فلدينا رؤية لسورية يتحقق فيها توافق وطني حقيقي ومستدام يظلم فيه المجتمع الدولي بدور بناء؛ سورية ذات هيكل أمني موحد يُضمن فيها العودة الآمنة والكرامة للنازحين السوريين ولا يتعرض فيها السلام الإقليمي للتقويض جراء تصدير عدم الاستقرار إلى الدول المجاورة. ولا يمكن تحقيق تلك الأهداف دون إزالة جميع العناصر الإرهابية، بما في ذلك تنظيم داعش وحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب من الأراضي السورية.

وبالمثل، يجب تنشيط العملية السياسية بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). ولا ينبغي أن تصرف التطورات الحالية انتباهنا عن تحقيق ذلك الهدف النهائي. هذا ونواصل جهودنا في إطار مسار أستانا، من بين أمور أخرى. وندعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لاستئناف اجتماعات اللجنة الدستورية.

إن النزاع السوري مستمر في إلحاق معاناة لا حدود لها. ولا بد للمجتمع الدولي أن يظل ثابتاً في التزامه تجاه سورية. وبلدي على استعداد لدعم كافة المبادرات الرامية إلى إيجاد حل سياسي موثوق. وسنواصل العمل مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية ذات الصلة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري.

رُفعت الجلسة الساعة 12/00.

الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ومن المثير للقلق أن 71 في المائة من النازحين هم من السوريين، ومعظمهم من النساء والأطفال - ويشكّل الأطفال وحدهم أكثر من نصفهم. وفي ظل هذه الظروف القاسية، يتعين على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته، بيد أن الجهود الإنسانية لا تزال تعاني من نقص في التمويل.

وكما حذرت السيدة ووسونو، فإن خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية تواجه نقصاً حاداً في التمويل يهدد قدرتها على تقديم المساعدات المنقذة للحياة. ويجب على الجهات المانحة أن تتحرك لتجنب أي تخفيضات أخرى في التمويل ودعم جهود التعافي المبكر. ويظل إيصال المساعدات الإنسانية دون انقطاع يكتسي أهمية حيوية - لا سيما في ضوء موجات الهجرة الجديدة التي تفرض ضغطاً إضافياً. وتلتزم تركيا كامل الالتزام بتيسير تلك الجهود وسنواصل كفالة إيصال المساعدات إلى المحتاجين.

وتعرب تركيا عن التزامها التام بوحدة سورية وسلامة أراضيها. بيد أن الحالة الإنسانية والسياسية القاتمة بالفعل في سورية ازدادت سوءاً جراء الإرهاب. ويقوض وجود المنظمات الإرهابية في سورية وحدة البلد وسلامه وأرضيه ويشكّل تهديداً مباشراً للأمن القومي التركي. ولا يمكن لأي بلد أن يقف مكتوف الأيدي في مواجهة الهجمات الإرهابية المتكررة التي تستهدف أراضيه وشعبه. وبالفعل، أكد الهجوم الإرهابي المميت الذي وقع في أنقرة في 23 تشرين الأول/أكتوبر الضرورة الملحة لاستئصال العناصر الإرهابية في سورية. فقد تسلل الإرهابيون إلى تركيا، وهم أعضاء في حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/قوات سوريا الديمقراطية، من الأراضي السورية. وأود أن أشدد على أن لتركيا الحق في اتخاذ التدابير المناسبة في مواجهة ذلك التهديد المباشر والوشيك وفقاً لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس. وتستهدف عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها تركيا الإرهابيين وقدراتهم حصراً وتولي أقصى درجات الحرص لتجنب إلحاق أي ضرر